جامعة المنوفية
مركز البحوث الجغرافية
والكارتوجرافية
بمدينة السادات

مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية

العدد الأول

تغير السكن الريفي في محافظة أسيوط

دكتور
عماد سامي يوسف أحمد
مدرس الجغرافيا البشرية
كلية الآداب – جامعة أسيوط

مقدمة:

تعد دراسة المسكن أحد موضوعات جغرافية العمران الرئيسية التى اهتم بها كثير من الجغرافيين ، وبخاصة الاجتماعيين منهم – إذ أعتبره برون Brunhes من بين الحقائق الأساسية فى الجغرافية البشرية حيث أنه يعبر عن التراث الحضارى قديما وحديثاً[1] كما أعتبره ديمانجيون جوهر دراسة العمران الريفى[2].

وعلى الرغم من ارتباط المسكن الريفى وظيفيا بالبيئة الزراعية فأنه يتأثر بما يطرأ على عناصر هذه البيئة من متغيرات عبر الزمن ، وهى التغيرات التى يمكن فهمها وتفسيرها فى ضوء التغيرات التى تطرأ على نشاط الإنسان ، وعلى المكان من ناحية ، وتلك التغيرات التى تطرأ على طبيعة العلاقة بين القرية والمدينة ، والتحسن الواضح فى مستويات المعيشة ونوعية الحياة فى المناطق الريفية.

وهكذا يصبح المسكن والتغيرات التى تطرأ عليه أحد المداخل الأساسية فى تنمية القرية المصرية.

موضوع الدراسة :

حظى موضوع الإسكان ونمط السكنى بأهمية خاصة فى إطار دراسة جغرافية المدن باعتبار أن مسألة الإسكان تعد مشكلة حضرية ترتبط بارتفاع الكثافة السكانية فى المدينة والتضخم الحضرى وما يفرضه من توسع عمرانى ، وتدهور أوضاع السكن بفعل تيارات الهجرة الريفية الحضرية – وما نفرزه من صعوبات فى مجال الحصول على مسكن ملائم وظهور أنماط متباينة من المساكن العشوائية.[3]

أما الدراسات التى تناولت الإسكان الريفى أو عرجت عليه فقد تناولته فى إطار وصفى مع الإشارة إلى ملامح التغير للسكن الريفى أو دراسة أحد عوامل تغير السكن الريفى فى ظل قناعة بعدم وجود أزمة للإسكان فى المناطق الريفية ، ومع زيادة حدة كثافتها السكانية من جهة – وتبلور تيار الهجرة المرتدة من

---

(1) Brunhes, J., "Human Geography", London, 1951, p. 52.

(2) Demaungeon , A , Problems de Geographic Humaine, Paris, 1944, PP. 5-9

(3) محمد إبراهيم عبد النبى ، المسكن الريفى – دراسة فى الدلالات الاجتماعية لتطور نمط العمران عبر الزمان ، حوليات كلية الآداب – جامعة المنصورة ، العدد ٢٢ ، يناير ١٩٩٨.

المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية فى الآونة الأخيرة.[١] ومع تزايد الحزم فى تطبيق قوانين عدم الاعتداء على الأراضى الزراعية ، جميعها فرضت مشكلة الإسكان فى المناطق الريفية ، وظهرت الأزمة بصورة غير مسبوقة ، وتغير الشكل العام للقرية والمسكن الريفى بشكل يكاد يكون تاماً سواء من حيث الشكل ومادة البناء والوظيفة، ولذلك فرغت القرية من مضمونها الإنتاجي.[٢] وكذلك فرغت المنطقة السكنية بالقرية من محتواها السكنى.[٣]

ومع ذلك مازالت السياسات الحكومية للإسكان تركز على المدن الكبرى والمناطق الحضرية ، والتوسع فى المدن الجديدة دون اهتمام يذكر بالمناطق الريفية ، ولم تحظ قضايا الإسكان الريفى ومشاكله بالاهتمام الكافى على الرغم أن ٥٦%من السكان فى البلاد تقريبا يقيمون فى هذه المناطق الريفية التى يتزايد فيها ضغط السكان على الأرض ، مع محدودية الحيز العمرانى للقرى وتأخر التخطيط العمرانى فى المناطق الريفية ، فى الوقت الذى لا تطبق فيه قوانين عدم الاعتداء على الأراضى الزراعية بدقة ، وهو الأمر الذى جعل مشكلات الإسكان الريفى تصل إلى مرحلة الأزمة ، التى يجب التصدى لها على المستوى القومى بأسلوب يقوم على التخطيط العلمى.

وفى الحقيقة لا ترجع الأزمة الراهنة فى الإسكان الريفى إلى مجرد تطبيق قوانين عدم الاعتداء أو البناء على الأراضى الزراعية ، ولكن ترجع هذه الأزمة إلى تراكمات امتدت عبر الفترات التاريخية المتتابعة ، وكان لكل فترة تاريخية منها مشكلاتها النوعية ، غير أن نقطة البدء الحقيقية فى ظهور المشكلة ترجع إلى بداية الستينات وزادت فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات مع ظهور الهجرة الريفية إلى الدول النفطية ،[٤] وما تبعها من تحولات اجتماعية واقتصادية ساعدت

---

(١) أحمد على إسماعيل، التنمية العمرانية وإعادة توزيع السكان فى مصر ، ندوة نحو خريطة جغرافية جديدة لمصر ، الجمعية الجغرافية المصرية ، سنة ١٩٩٩ ، ص ص ٧٣-٨٨.

(٢) فتحى محمد مصيلحى ، المعمور المصرى فى مطلع القرن ٢١ ، بين مشاكل التنمية الشاملة وتخطيط القرية المصرية ، الجزء الأول ، مطابع الطبوجى التجارية ، سنة ١٩٩٠.

(٣) صلاح عبد الجابر عيسى ، التطور العمرانى لقرية جروان -محافظ المنوفية-مؤسسة الأمانة للطباعة ، الباجور ، ١٩٨٦.

(٤) كريمة كريم ، الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة على الريف المصرى ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٤٠٤ ، أبريل ١٩٨٦.

- فايز محمد العيسوى ، الهجرة إلى الدول العربية وتغير ملامح القرية المصرية-رؤية جغرافية تطبيقية على إحدى قرى المنوفية ، رسائل جغرافية - جامعة الكويت ، مايو ١٩٩٣.

على ظهور ملكية جديدة بخلاف الملكية الزراعية وهى رأس المال النقدى القائم على التجارة إلى جانب ظهور المشروعات الاستثمارية بالقرية مما أدى لتغيرات سريعة ومتلاحقة جلبت معها صور التباين والتحديث فى أوضاع المسكن الريفى فى الوقت نفسه وصلت أزمة الإسكان الريفى إلى ما هى عليه الآن.[1]

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء مزيد من الضوء على أوضاع السكن الريفى فى الصعيد عامة -وأسيوط بصفة خاصة- وصور التغير التى طرأت على المسكن الريفى بخصائصه التقليدية ، والكشف عن مدى ارتباط هذه التغيرات فى أوضاع المسكن الريفى بتلك التغيرات التى طرأت على القرية المصرية ، والوقوف على انعكاساتها فى صورة التفاعل بين الإنسان والبيئة ومحاولة التنبؤ باتجاه تأثير هذه المتغيرات على مستقبل أوضاع الإسكان الريفى فى الصعيد ، الأمر الذى شجع الباحث لاختيار موضوع البحث، علاوة على **عدة اعتبارات أخرى تشمل:-**

- تنامى دور الدولة نحو الاهتمام بالريف المصرى من خلال إقرار البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة ، مشروع شروق ، فى يوليو ١٩٩٦.[2]
- موقع أسيوط بين محافظات مصر الوسطى ومحافظات مصر العليا جعلها نموذجا جيدا لمحافظات الوادى ذات النمط الشريطى المميز ، لدراسة التغيرات التى طرأت على السكن الريفى فى الصعيد.
- معايشة الباحث لهذه المحافظة الأمر الذى ساعد على رصد التغيرات السكنية بين الماضى والحاضر والتعرف على مشكلات البيئة الريفية واحتياجات أفرادها.

- محمد أحمد أبو الليل ، أثر هجرة الريفيين للخارج على أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية فى محافظة أسيوط ، ماجستير غير منشورة ، كلية الزراعة - جامعة أسيوط ، سنة ١٩٩٣.
- سيد أحمد سالم قاسم ، أثر هجرة الريفيين إلى الخارج على المسكن الريفى - دراسة تطبيقية لقرية "نبيت" مركز مشتول السوق-الشرقية ، مجلة الجغرافية والتنمية ، جامعة المنوفية ، العدد[٤] لسنة ١٩٩٥.

[1] محمد عاطف غيث ، "دراسات فى علم الاجتماع القروى" ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، سنة ١٩٨٥.

[2] جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة ، "شروق" ، دار التعاون للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص٦٧.

الدراسات السابقة:

تنقسم الدراسات السابقة التى تناولت موضوع البحث ومنطقة الدراسة إلى ما يلى:-

أ-الرسائل العلمية: التى تناولت محافظة أسيوط فى الفترة الأخيرة ما يلى:-

الدراسة التى قدمها محمد أحمد أبو الليل[١٩٩٣] عن الآثار المترتبة على الهجرة فى القرية المصرية بالنسبة للقوى العاملة الزراعية والحيازة الزراعية وتقلص المساحة الزراعية نظراً لتحويلها إلى أراضى بناء ،[١] وكذلك ما قدمه مجدى محمد رضوان[١٩٨٢] عن تأثير الإمكانيات الحديثة فى تطوير القرية المصرية.[٢] إلى جانب دراسة كامل عبد الناصر عام ١٩٧٥ والذى كان أول الباحثين الذى تعرض لدراسة تصميم المسكن الريفى والعوامل المؤثرة منه[٣] وتأتى دراسة أحمد هلال محمد[١٩٩٣] عن تأثير المتغيرات الحديثة على عمارة القرية المصرية-وفيه ألقى الضوء على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية على عمارة القرية والأسباب التى أدت إلى هذا التغير ونتائجها.[٤]

ب-البحوث والرسائل العلمية: التى تناولت موضوعات العمران الريفى خلال السنوات الأخيرة وأفاد منها الباحث ما يلى :-

- صلاح عبد الجابر عيسى: وتناول جغرافية العمران الريفى لمركز رشيد [١٩٨٢] وتنميط وتخطيط المستوطنات الريفية فى الفيوم[١٩٨٢] والتطور العمرانى لقرية جروان بالمنوفية[١٩٨٦] والقرى التوأمية بمحافظة المنوفية [١٩٩٠] وعمران الهوامش الحضر الريفية بالمنوفية [١٩٩٠] وأهم التغيرات الجغرافية فى العمران الريفى بمنطقة رشيد فى الربع الأخير من القرن العشرين[٢٠٠٠م]
- فتحى مصيلحى: التنمية العمرانية الرأسية للقرية المصرية ١٩٩٠، الهيراركية الحجمية والبعدية لشبكة القرى المصرية ١٩٩٠، والمعمور المصرى فى

---

(١) محمد أحمد أبو الليل ، مرجع سبق ذكره ، سنة ١٩٩٣.

(٢) مجدى محمد رضوان ، دراسات تحليلية عن تطور القرية المصرية – تحت تأثير الإمكانيات الحديثة للتقدم العلمى والتكنولوجى – ، ماجستير غير منشورة ، جامعة أسيوط – كلية الهندسة ، سنة ١٩٨٢.

(٣) كامل عبد الناصر ، دراسة معمارية لتطوير مسكن الفلاح ، ماجستير غير منشورة ، كلية الهندسة – جامعة أسيوط سنة ١٩٧٥.

(٤) أحمد هلال محمد ، تأثير المتغيرات الحديثة على عمارة القرية المصرية ، دكتوراه غير منشورة ، كلية الهندسة – جامعة أسيوط ، سنة ١٩٩٣.

مطلع القرن ٢١ بين مشاكل التنمية وتخطيط القرية المصرية ١٩٩٠م.

- محمد فريد أبو العلا: المسكن الريفى المصرى[١٩٩٠] وتطرق إلى الدراسة الاجتماعية للمجتمع الريفى وما طرأ عليه من تغيرات اقتصادية واجتماعية فى النصف الثانى من القرن العشرين.
- إسماعيل يوسف إسماعيل [١٩٩٦] وتناول اتجاهات التغير فى قرى المنوفية ، والكشف عن العلاقة بين اتجاه التعلية الرأسية للمبنى السكنى والتوسع العمرانى الأفقى وعلاقة ذلك باتجاهات التغيرات فى التراكيب الاقتصادية والاجتماعية للسكان والملامح العمرانية للقرية وظروف نشأتها.
- مصطفى عبد الحفيظ ، ماجدة اكرام عبيد ، تخطيط وتصميم القرى النموذجية فى إطار التنمية العمرانية والبيئة [١٩٩٩م] وفيها تطرق إلى أنماط المساكن الريفية والتغيرات التى طرأت على مرفولوجية المسكن.
- محمد أحمد أحمد خفاجى ، التغيرات السكنية فى قرية الغفارية – مركز مشتول السوق[٢٠٠٢].

مناهج البحث:-

تطلب تحقيق أهداف البحث إتباع عدة مناهج جغرافية تبعا لطبيعة موضوع الدراسة منها:-

[١]**منهج التحليل المكانى** Spatial Analysis Approach ويهدف إلى إبراز الاختلافات المكانية لتوزيع الظاهرات الناجمة عن التفاعل بين العوامل المؤثرة فى منطقة الدراسة ، ويتم ذلك من خلال التحليل الاحصائى للبيانات على أصغر الوحدات الإدارية بإقليم الدراسة[النواحى] وتوزيع نتائجه على خرائط توزيعات تبسط خلاصة الدراسة.[١]

[٢]**المنهج السلوكى:** Behavioral Approach ويهدف إلى فهم التوزيعات المكانية واتجاه الظاهرات التى يصنعها الإنسان والتى تولدت عن قراراته وسلوكياته.[٢] ويساعد هذا المنهج على تفسير التقاليد الريفية بالحفاظ على حرمة وخصوصية المسكن وندرة السكن المؤجر للغير أو التمسك بمفاهيم الحفاظ على الأرض، أو نتيجة للسلوك حيال وهن قوانين الإسكان.

---

[١] فتحى محمد مصيلحى ، مناهج البحث الجغرافي ، مركز معالجة الوثائق بالكمبيوتر ، سنة١٩٩٤.

[٢] محمد محمد زهرة ، اتجاهات وسلوك الهجرة لدى طلاب الجامعة، دراسة جغرافية ، كلية الآداب-جامعة المنيا ، العدد٨ ، سنة ١٩٩٤، ص ص٧-١١.

المصادر والأساليب البحثية:-

أعتمد البحث على عدة مصادر يمكن إيجازها فيما يلى:-

- الخرائط الطبوغرافية والتفصيلية لبعض قرى محافظة أسيوط ، مقياس ١:٢٥٠٠٠ ،١: ٢٥٠٠٠٠ ، ١ : ١٠٠,٠٠٠علاوة على الصور الجوية لكردون المبانى لعام ١٩٨٥.
- النتائج النهائية لتعداد السكان والمبانى فى محافظة أسيوط، فى السنوات التالية ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦والنتائج النهائية لتعداد السكان والمبانى للجمهورية لعام ١٩٩٦.
- التقارير غير المنشورة بالمصالح الحكومية مثل الجمعيات الزراعية والوحدات المحلية ومركز المعلومات بالمحافظة.
- الدراسة الميدانية التى أسهمت فى استكمال البيانات من خلال نماذج الاستبيان والمقابلات الشخصية، وقد صممت استمارة الاستبيان بحيث تحتوى على أسئلة مخصصة لمعرفة التغيرات الاقتصادية لريف المحافظة وتأثير هذه المتغيرات على سكان الريف وعلى سلوكياتهم وانعكاس ذلك على السكن الريفى بصفة خاصة.حيث اقتضت الدراسة الاقتراب من الظاهرة المقصورة بالبحث ، إذ للمشاهد دور فعال فى توصيف الحقائق الجغرافية.(١)
- كما اعتمدت الدراسة أيضا على بعض البرامج الإحصائية التى تساعد على تحليل البيانات الرقمية بهدف الوصول إلى أفضل النتائج الممكنة.(٢)

اختيار عينة الدراسة:

تشمل محافظة أسيوط احدى عشر مركزاً. تأخذ الشكل الطولى على نهر النيل ولهذا أثره على توزيع مراكز العمران حيث تقع بعض المراكز على مسافة ٦٣كيلومتر إلى الشمال من عاصمة المحافظة كما هو الحال فى ديروط، والقوصية [٤٨كيلومتر]. ولذلك كان من الصعب إجراء حصر شامل لجميع القرى الموجودة فى المحافظة، لذا كان اختيار العينة توفيرا للتكاليف وللحصول على معلومات أدق فى أقل وقت ممكن ، وعلى هذا الأساس تم اختيار عينة الدراسة على النحو التالى:-

أ-اختيار المراكز الإدارية:-

تم تصنيف المراكز الإدارية بالمحافظة إلى أربعة أقسام تبعا للتوزيع

---

(2)Brunche, J,op cit , 1951, P. 63

الجغرافى لمراكز المحافظة، ثم اختيار مركزاً واحداً من كل قسم.

١-**القسم الأول:** ويشمل مركز أسيوط وتم اختياره على أساس أنه أقرب المراكز لعاصمة المحافظة.

٢-**القسم الثانى:** ويشمل المراكز الشمالية من المحافظة وهى ديروط والقوصية ومنفلوط. وقد تم ترتيبها جغرافيا من الشمال للجنوب، وقد وقع الاختيار على مركز ديروط ممثلا للجزء الشمالى من المحافظة.

٣-**القسم الثالث:** ويشمل المراكز الجنوبية من المحافظة وهى أبو تيج وصدفا والغنايم وقد تم ترتيبها جغرافيا من الشمال إلى الجنوب أيضا ، وقد وقع الاختيار على مركز أبو تيج ممثلاً للجزء الجنوبى من المحافظة.

٤-**القسم الرابع:** ويشمل المراكز الشرقية من المحافظة وهى أبنوب والفتح وساحل سليم والبدارى وقد وقع الاختيار على مركز الفتح والبدارى ممثلا للجزء الشرقى من المحافظة.

وبذلك أصبح عدد المراكز المختارة والممثلة لمحافظة أسيوط خمسة مراكز تم اختيارها على أساس التوزيع الجغرافى لمراكز المحافظة.

ب-اختيار القرى :-

بعد أن تم اختيار المراكز الإدارية ، تم اختيار حوالى ١٠%من عدد قرى كل مركز، وقع عليه الاختيار، وقد روعى فى الاختيار للقرى الحجم ومدى قربها من طرق المواصلات الرئيسية وخصائص العمران بالمنطقة، وبناء على هذا بلغ عدد القرى التى وقع عليها الاختيار[١٠] عشر قرى، ويعتبر هذا العدد من القرى مناسبا حيث يمثل ١٠%من قرى المراكز التى وقع عليها الاختيار ، بينما تمثل حوالى ٥%من اجمالى قرى محافظة أسيوط. وقد تم توزيع ٢٠٠٠استمارة وشارك فى ملئها طلبة قسم الجغرافيا بكليتى الآداب والتربية بالعام الجامعى ٢٠٠٢/٢٠٠٣م ، وأمكن اختيار ٨٥٠استمارة فقط التمس الباحث فيها الدقة ، ويوضح الشكل(١) خريطة لمحافظة أسيوط مبين عليها مواقع القرى التى تم عليها الدراسة الميدانية فى هذا البحث.

وبناء على ما سبق يتناول هذا البحث بالدراسة النقاط الرئيسية التالية:

١- التغيرات فى السكن الريفى.

٢- العوامل المؤثرة فى التغير السكنى الريفى.

٣- أنماط المسكن الريفى المتطور.

٤- التغير السكنى الريفى بين المشكلة والحل.

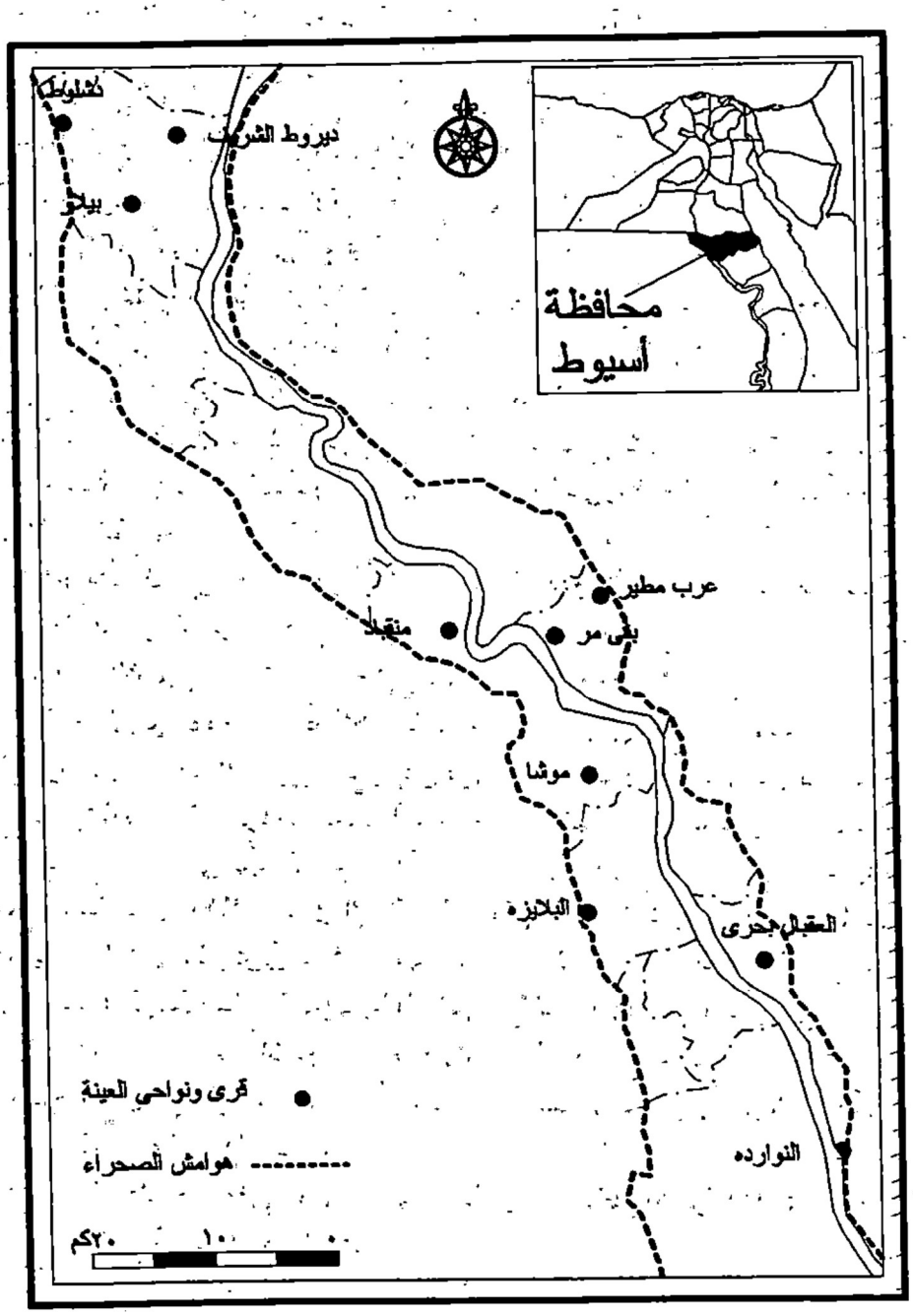

شكل (١) قرى الدراسة الميدانية بمحافظة أسيوط

(١)التغيرات فى المسكن الريفى

تميزت القرية المصرية فى الماضى بنظام خاص فى الحياة والتكوين الاجتماعى وعلاقة الأفراد ببعضهم ، وكان نتاج ذلك دائما التعاون فى معظم أوجه الحياة إلا أنه خلال الفترة الماضية ومع بداية السبعينات من القرن العشرين حدثت تغيرات كثيرة وسريعة عكست نفسها على الريف المصرى بشكل عام ، وعلى الحياة به ، وعلى شكل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، وأنعكس هذا بالتأكيد على العمران الريفى بكل خصائصه.

وسوف يتناول الباحث فى هذا الجزء أهم التغيرات التى طرأت على السكن الريفى ، **وتتمثل فيما يلى:-**

(١-١) عمر المسكن :

يعكس أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى خلال فترات زمنية متعاقبة ومدى تأثيرها على شكل المسكن وأنماطه ، ومبانى السكن فى ريف محافظة أسيوط حديثة فى الغالب وطبقا لنتائج تعداد ١٩٩٦ فإن ٤١,١% من المساكن المشيدة يعود تاريخ إنشائها إلى ما بين ١٩٧٠م-١٩٩٠م.[1] ، وهى الفترة التى شهدت تكاثف عمليات الهجرة إلى الدول النفطية ، وهو حلم كان يراود الكثير لتحقيق أمانيهم فى الثروة وخاصة فى المناطق التى تقل بها فرص العمل.

ويختلف الوضع حاليا عما كان عليه فى تعداد ١٩٩٦فمن خلال عينة عشوائية مكونة من ٨٥٠مبنى سكنى تبين أن أعمار المبانى تتفاوت على هذا النحو الذى يوضحه الجدول رقم(١).

جدول (١) أعمار المبانى السكنية فى ريف محافظة أسيوط (طبقاً للعينة)

العمر	٣٥ سنة فأكثر	من ٢٥سنةلأقل من ٣٥سنة	من١٥- لأقل من ٢٥ سنة	أقل من ١٥ سنة
زمن العينة	%١٣	%٤٢	%٣١	%٢٤

المصدر: الدراسة الميدانية فى ديسمبر سنة ٢٠٠٢م.

والمعنى أن نحو ٥٥% من المبانى السكنية عام ٢٠٠٢م قد شيد قبل ٢٥عاماً وحوالى ١/٤عدد المبانى[٢٤%] شيد فى ١٥سنة الأخيرة.

---

[1]الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النتائج النهائية لتعداد المبانى ١٩٩٦- لمحافظة أسيوط ، سبتمبر ١٩٩٨ .

(١-٢) نوع المبنى السكنى:

ينقسم المبنى السكنى تبعا للنوع طبقا لنتائج تعداد ١٩٩٦إلى أربعة أنواع هى العمارة والفيلا والمنزل والبيت الريفى ،[١] ، ويوضح الجدول(٢) التوزيع العددى والنسبى لقرى محافظة أسيوط تبعا لنسبة نوع المبنى السكنى.

جدول(٢) التوزيع العددى والنسبى لقرى محافظة أسيوط تبعا لنسبة المبنى السكنى

نوع المبنى / % من جملة المبانى	البيت الريفى		المنزل الريفى		عمارة وفيلا	
	عدد القرى	%	عدد القرى	%	عدد القرى	%
٩٠% فأكثر	٥٨	٢٤,٧	--	--	--	--
٧٠- أقل من ٩٠%فأكثر	١١٩	٥٠,٨		٠,٤	--	--
٥٠- أقل من ٧٠%فأكثر	٣٦	١٥,٣	٦	٢,٦	--	--
٣٠- أقل من ٥٠%فأكثر	١٣	٥,٦	١٦	٦,٨	١	٠,٤
١٠ أقل من ٣٠%فأكثر	٧	٢,٨	٥٢	٢٢,١	٦	٢,٨
أقل من ١٠%	٢	٠,٨	١٦٠	٦٨,١	٢٢٨	٩٧

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النتائج النهائية لتعداد المبانى ١٩٩٦ ، لمحافظة أسيوط.

من الجدول السابق يتضح أن :-

عدد القرى التى يزيد فيها نسبة البيوت الريفية عن ٩٠%من جملة مبانيها يمثل نحو ١/٤عدد القرى[٢٤,٧%] ومعنى ذلك أن غالبية قرى المحافظة تمثل البيوت الريفية غالبية مبانيها ، وحوالى ١٧٧قرية أى أكثر من(٧٥,٥%) من قرى المحافظة تمثل البيوت الريفية فيها أكثر من ٧٠% من جملة مبانيها.

ويوضح شكل(٢) أنماط توطن قرى المحافظة تبعا لنوع المبنى ومنه تبين أن نحو ٤٠قرية تتركز على هوامش الوادى يبلغ معامل توطن البيوت الريفية نحو ١,٥فأكثر ، كما تتوطن المنازل والعمائر فى ٢٧قرية شمال مدينة أسيوط بمعامل توطن ١,٥فأكثر ، فى حين تتجانس ٥٠قرية من قرى المحافظة من حيث توطن لفرعى السكن الرئيسين مع ملاحظة أن هناك ٣٠قرية منها يتوطن بها مبانى العمل بمعامل توطن ١,٥فأكثر.

وتكاد تنقسم المحافظة إلى ثلاثة نطاقات رئيسية من حيث نوع المبنى السكن

---

[١] تعريف العمارة بأنها المبنى المكون من طابق أو أكثر ويضم الطابق الواحد أكثر من وحدة سكنية .
-المنزل هو ما يضم وحدة سكنية واحدة بالطابق وقد يكون طابق واحد أو أكثر أيضا.
-الفيلا هى مبنى طابقين ويضم وحدة سكنية واحدة وعادة يربطها سلم داخلى.
-البيت الريفى بأنه المسكن الريفى التقليدى الذى يرتبط بنمط الحياة الريفية التقليدية ، ويبدو أنه يجمع بهذا الوصف بين البيوت الريفية الطينية وغير الطينية.

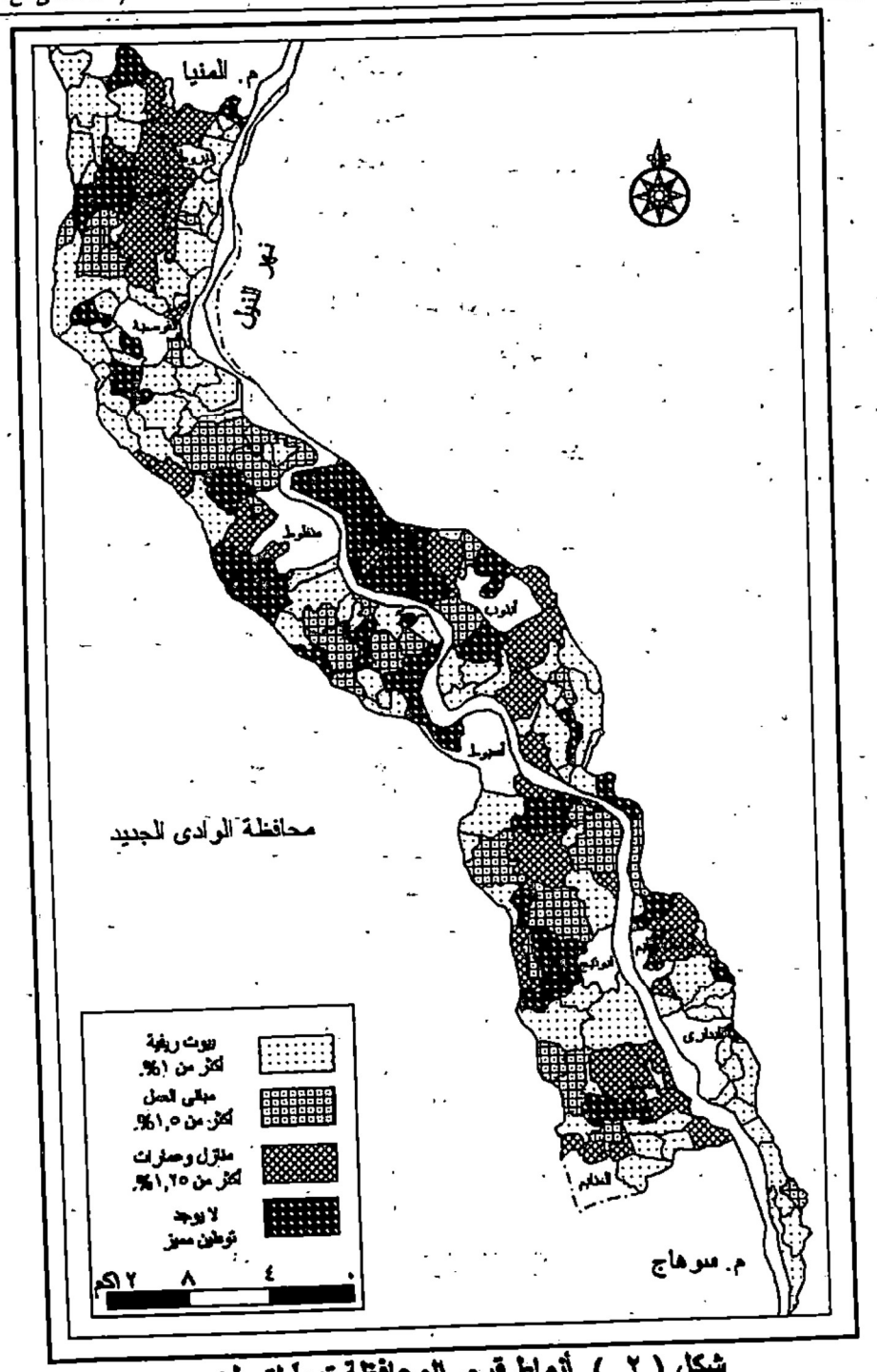

شكل (٢) أنماط قرى المحافظة تبعا لتوطن نوع المبنى السكنى فى ١٩٩٦م

نطاق يخضع للمؤثرات الحضرية التى ألقت بظلالها على نوع البناء السكنى فى زيادة نسبة المنازل والعمائر والفيلات.

ونطاق يقع بمنأى عن النفوذ الحضرى ويسوده سكن البيوت الريفية ، ونطاق انتقالى ثالث يمثل نحو نصف قرى المحافظة ، وتمثل نسبة البيوت الريفية فى القرى شديدة الريفية ٨٠%فأكثر من جملة مبانيها وتقع معظمها على هوامش الوادى أو فى تعرجات نهر النيل خاصة فى ديروط وأحيانا فى مركز أنبوب . وتمثل نسبة المنازل والعمائر والفيلات أكثر من خمس المبانى فى القرى الآخذة فى التحضر ، وثمة علاقة إيجابية بين مجال تأثير النفوذ الحضرى للشريان النقلى الرئيسى[القاهرة-أسيوط] على تركز هذه القرى فى شمال المحافظة ، وبمعنى أخر تتركز قرى هذا النطاق داخل حيز يتراوح عرضة ما بين١-٥كم من الطريق وتقع فى مجال دوائر النفوذ الحضرى للمدن ديروط-منفلوط-أسيوط.

(١-٣) المبانى الريفية تبعاً لنمط الاستخدام الرئيسى:

يوضح الجدول [٣] والشكل(٣) التوزيع المطلق والنسبى للمبانى الريفية فى أسيوط مقارنا بريف الجمهورية والوادى طبقا لتعداد ١٩٩٦ما يلى:-

جدول(٣) الوحدات السكنية تبعاً لنمط الاستخدام الرئيسى بريف أسيوط والوادى والجمهورية

استخدام الوحدات للسكنى	ريف أسيوط		ريف الوادى		ريف الجمهورية	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
للسكن	٢٨٥٥٢٧	٧٦,٢	٢٣١٧٥٦٦	٨١,٧	٥٢٥٨٧٠٧	٨٣,٣
للعمل أو السكن والعمل	١٧٧١٠	٤,٨	١١٩٥٢١	٤,٣	٢٩٧٦٧٤	٤,٨
مبانى خالية	٦٧١٦٥	١٧,٩	٣٥٨٣٤٤	١٢,٦	٦٥٨٣٨٥	١٠,٤
مبانى أخرى	٤٢٨٣	١,١	٣٩٨٣٣	١,٤	٩٦٤٥٩	١,٥
الجملة	٣٧٤٦٧٩	١٠٠	٢٨٣٥٢٦٤	١٠٠	٦٣١١٢٢٥	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية لتعداد المبانى ١٩٩٦، الجمهورية.

- معظم الوحدات السكنية بريف أسيوط(٧٦,٢%) والجمهورية(٨٣,٣%) تستخدم للسكن فى حين تمثل الوحدات المستخدمة للعمل أو السكن والعمل أكثر من(٤%) من جملة الوحدات السكنية فقط.
- ارتفاع نسبة البيوت الخالية فى الصعيد بصفة عامة(١٢,٦%) وأسيوط بصفة خاصة(١٧,٩%) ارتفاعاً كبيراً مقارنا بريف الجمهورية (١٠,٤%) ويعزى ذلك إلى العادات والتقاليد الموروثة بالصعيد فضلا عن عمليات النزوح من ريف الصعيد.
- تتباين نسبة الوحدات المستغلة للسكن من قرية لأخرى فهى تتراوح ما

بين(٩٦%) كما فى قرية الحبالصة و(٥١%) وقرية القوطا بمركـــز الفتـــح ، وبالمثل تتفاوت نسبة الوحدات الخالية ما بين %و % فى قرى المحافظـــة ، ويوضح جدول[٤] والشكل[٤] التوزيع العددى والنسبى لقرى المحافظـــة تبعـــاً لأنماط استخدام الوحدات.

وتبين من الجدول أن نحو ثلاثة أرباع قرى المحافظة يتراوح نسبة الوحـدات المشغولة والمستخدمة فى السكن فيها ما بين ٧٠إلى ٩٠% من جملة الوحـــدات وأن ١٥قرية تمثل ما يقرب من ٦,٤%من جملة القرى تزيد نسبة الوحـــدات المشـــغولة للسكن فيها عن ٩٠%من جملة وحداتها.

جدول(٤)التوزيع العددى والنسبى لقرى المحافظة تبعاً لنمط استخدام الوحدات لعام ١٩٩٦

% من جملة الوحدات	استخدام السكنى		استخدام العمل والسكن		غير مشغولة	
	عدد القرى	%	عدد القرى	%	عدد القرى	%
٩٠% فأكثر	١٥	٦,٤	--	--	--	--
٧٠- أقل من ٩٠%	١٧٣	٧٣,٦	--	--	--	--
٥٠- أقل من ٧٠%	٤٦	١٩,٦	--	--	--	--
٣٠- أقل من ٥٠%	١	٠,٤	٨	٣,٥	١٩	٨,١
١٠ أقل من ٣٠%	--	--	٢٨	١١,٩	١٨١	١,٧
أقل من ١٠%	--	--	١٩٩	٨٤,٦	٣٥	١٤,٩

المصدر:الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية لتعداد المبانى لمحافظ أسيوط لعام ١٩٩٦.

تمثل الوحدات السكنية المستغلة فى السكن والعمـــل الإنتـــاجي فـــى تعـــداد ١٩٩٦حوالى ٤,٨% من جملة الوحدات السكنية ، ويعتقد أنها ترتفع عن ذلك فـــى الوقت الراهن تبعاً لتخصيص نسبة من البيوت الريفية القديمة والوحـــدات الســـكنية الحديثة بالطابق الأرضى للأعمال الإنتاجية سواء المرتبط بالنشـــاط الزراعـــى أو التخزين والتجارة . كما تبين أن القرى التى يتراوح نسبة الوحدات الخاليـــة غـــير مشغولة ما بين٣٠-٥٠% من جملة وحداتها تمثل ٨,١% من جملة القرى بمجمـــوع ١٩قرية ، وأكثر من ثلاثة أرباع من قرى المحافظة تمثل الوحدات الخاليـــة غـــير المشغولة فيها ما بين ١٠-أقل من ٣٠%من عدد وحداتـــها الســـكنية ، أمـــا عـــن الوحدات المستخدمة لغرض العمل أو العمل والسكن معاً فترتفع نسبتها عن ٣%فـــى ثماني قرى.

وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة انتشار وحدات سكنية خاليـــة غـــير مســـتغلة ترتفع فى القرى التى ينخفض بها معدل الزيادة السكنية وأحيانا تتضح فيها تيارات

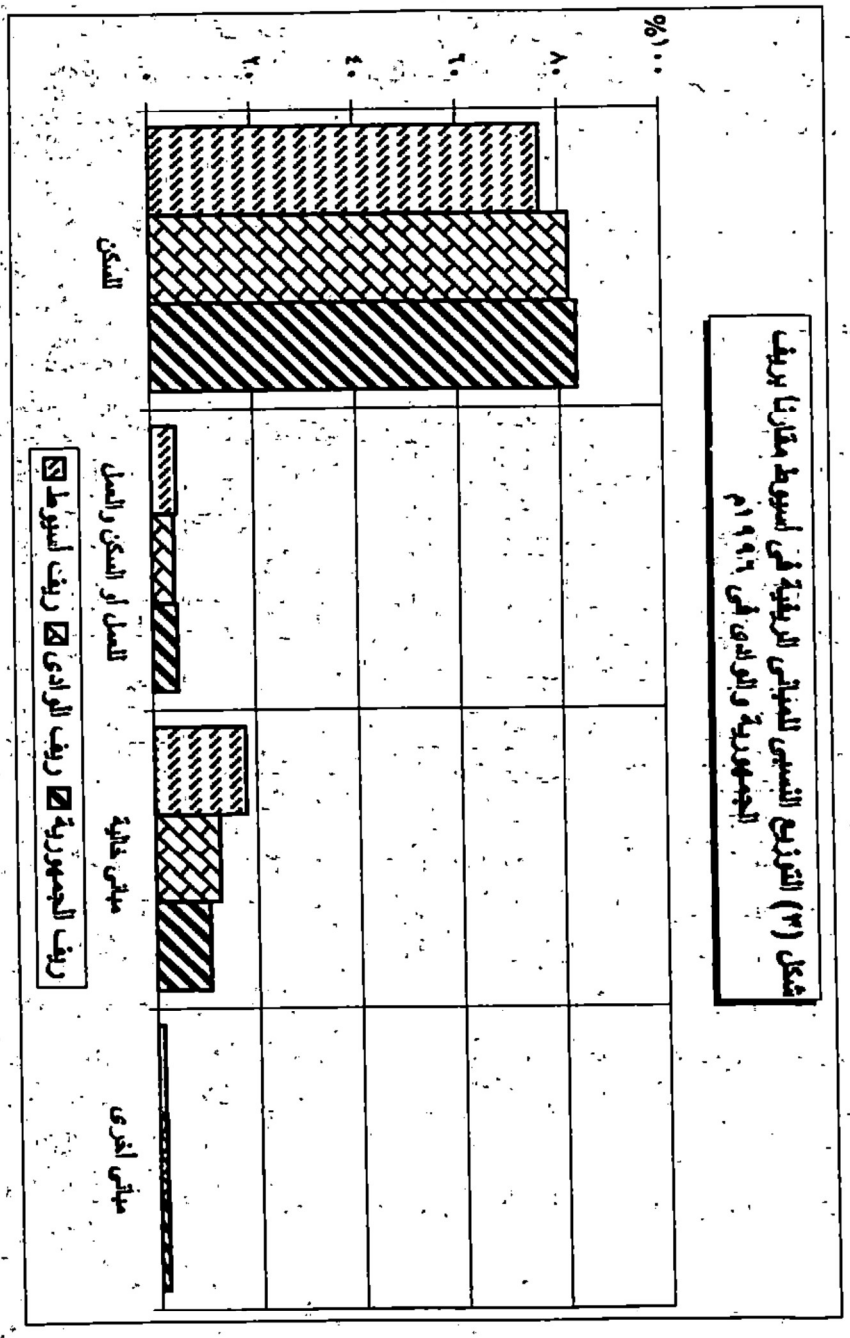
شكل (٣) التوزيع النسبى للمبانى الريفية فى أسيوط مقارنا بريف الجمهورية والوادى فى ١٩٩٦م
%١٠٠
٨٠
٦٠
٤٠
٢٠
للسكن
للعمل أو السكن والعمل
مبانى خالية
مبانى أخرى
ريف الجمهورية
ريف الوادى
ريف أسيوط

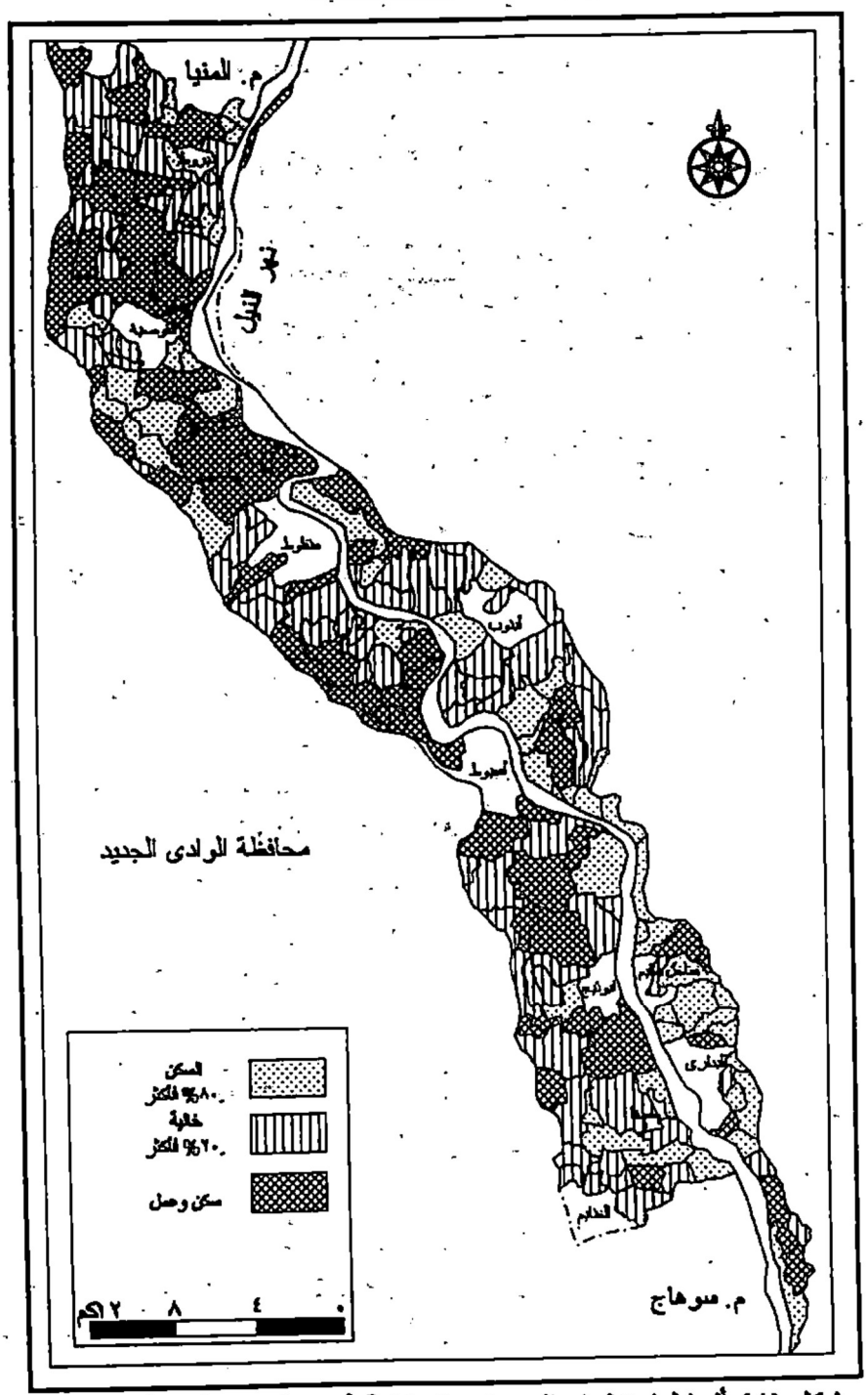

شكل (٤) أنماط استخدام الوحدات السكنية فى ريف محافظة أسيوط

الهجرة النازحة وخاصة الهجرات القديمة حيث أصبحت الهجرة فيها تقليدا متوارثا لبعض الفئات الاجتماعية- ومن هذه القرى قرية القوطا بمركز الفتح معظم مبانيها ومساكنها الخالية من البيوت الطينية ، كما لعبت هجرات العمل الحديثة للدول العربية أيضاً دورها فى زيادة نسبة الوحدات الخالية نظرا لزيادة الاستثمارات فى مجال البناء السكنى- بالإضافة إلى حالة التباهى والتفاخر التى تسود فى الصعيد - حيث تهجر المساكن القديمة والبيوت فى قلب القرى الكبيرة ويتجه حائزيها إما للبناء فى حقولهم الزراعية خارج القرية أو على مداخلها الرئيسية ، وتزيد فى بعض الأحيان الوحدات السكنية فى البيوت الحديثة عن الحاجة الفعلية للحائز وقت استكمال المبنى السكنى مما يؤدى لمزيد من الوحدات الخالية[سواء حديثة أو قديمة] .كما يلاحظ انتشار ظاهرة الوحدات الخالية أيضا ببعض القرى التى بها مزارات دينية وتستغل فى السياحة الدينية كما هو الحال فى دير درنكة ورزقة دير المحرق ودير الجنادلة.

وكذلك يلاحظ انتشار ظاهرة الوحدات الخالية أيضاً ببعض القرى القزمية والصغيرة كما فى مركز أنبوب وأبو تيج ، أو فى بعض القرى المتطرفة فى هوامش الوادى ويبدو أن العلاقة ما بين انخفاض العائدات الاقتصادية المحلية ، وضعف إمكانية الوصول فى بعض هذه القرى قد دفع عدد من سكانها إلى الهجرات الدائمة للحواضر كما فى قرية العوامر بمركز أنبوب وقرية باقورة وبنى سميع بمركز أبو تيج.

(١-٤)ارتفاع المسكن الريفى(المبالغة الرأسية):

يبلغ اجمالى مبانى ريف المحافظة ٣٦١٥٠٣مبنى ، استحوذت مبانى الدور الأول على ٤٧,١%من جملة مبانى القرية ، والدور الثانى٤٨,٤% والدور الثالث فأكثر١,٣%، ويوضح الجدول[٥] والشكل [٥] تصنيف مبانى ريف المحافظة حسب عدد طوابق المبنى عام ١٩٩٦.

تزيد نسبة مبانى الدورين فأكثر على[٥٠%] فى خمسة مراكز إدارية تقع بأكملها فى الجانب الغربى للسهل الفيضى ، وهذا أمر طبيعى حيث يتسع السهل الفيضى ويمتد فى هذا الجانب خط سكك حديد الوجه القبلى ، كما تتوافر لها شبكة من الطرق البرية وباتساعات مختلفة تربط المراكز العمرانية بعضها ببعض ، كما تربط وبكثافة ملحوظة مدن هذه المراكز بظهيرها الريفى ، وتربط فى الوقت نفسه هذا المراكز بالعاصمة ، وقد ترتب على تشعب شبكة الطرق البرية وسهولة المواصلات داخل هذه المراكز ، نمو متسارع للتأثير الحضرى لمراكزها العمرانية وانعكس ذلك على المسكن انعكاساً موجباً.

جدول [٥] التوزيع العددي والنسبي لمباني السكن حسب الأدوار في ريف المحافظة تبعاً لتعداد ١٩٩٦

البيان / النطاق	دور واحد		دورين		ثلاث فأكثر		غير مبين		الجملة
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
ريف مركز أسيوط	٢١٨٠٧	٤٢,٢	٢٧٣٣٨	٥٢,٩	٧١٦	١,٤	١٨١٨	٣,٥	٥١٦٧٩
ريف مركز أبنوب	١٧٠٦٥	٥١,٣	١٥٣٦٧	٤٦,٢	٢٧١	٠,٨	٥٨٢	١,٧	٣٣٢٨٥
ريف أبو تيج	١٤٣٧٦	٤٧,٨	١٤٩٦٣	٤٩,٨	٣١٢	١,١	٤١٦	١.٣٢,٢	٣٣٠٦٧
ريف البدارى	١٣٢٦٣	٥٣,١	١١٠٥٦	٤٤,٣	٩٧	٠,٤	٥٣٨	٣.-	٢٤٩٥٤
ريف ساحل سليم	٨٢٦١	٥١,٤	٧٠٨١	٤٤,١	٢٣٣	١,٥	٤٧٤	١.١	١٦٠٤٩
ريف الغنايم	٥٩٢٨	٦٦,٧	٢٧٥٩	٣١	١٠٩	١,٢	٩٩	٢,٨	٨٨٩٥
ريف القوصية	١٩٢٧٢	٤٤,٥	٢٢٣٦٢	٥١,٧	٤١٢	١.-	١١٩٣	٦.-	٤٣٢٣٩
ريف ديروط	٢٧١٨٤	٤٦,٥	٢٦٨٦٨	٤٥,٩	٩٠٨	١,٦	٣٥١٦	١.١	٥٨٤٧٦
ريف صدفا	٩٢٥٨	٤٢,٦	١١٢٠٨	٥١,٥	١٠٥٢	٤,٨	٢٦١	٣,٦	٢١٧٧٩
ريف منفلوط	١٨٦٠٧	٤٥,٣	٢٠٥٠٤	٤٩,٩	٤٧٩	١,٢	١٤٨١	٣.-	٤١٠٧١
ريف الفتح	١٥٣٠٤	٤٧,٧	١٥٤٨٥	٤٨,٦	٢٥٨	٠,٧	٩٦٢		٣٢٠٠٩
ريف المحافظة	١٧٠٣٢٥	٤٧,١	١٧٤٩٩١	٤٨,٤	٤٨٤٧	١,٣	١١٣٤٠	٣,١	٣٦١٥٠٣

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ،النتائج النهائية لتعداد المباني لمحافظة أسيوط ١٩٩٦ .

ويختلف الوضع حالياً عما كان عليه عام ١٩٩٦، فمن خلال العينة العشوائية[٨٥٠مبنى سكنى] تبين التغير الواضح في ارتفاع المباني بالقرية نتيجة لاستخدام مواد البناء الحديثة حيث وجد أن ٥١,٩%من مباني القرى التى أجرى فيها عينة البحث تكون من دورين، ١٢,٦%منها تتكون من ثلاثة أدوار فأكثر ، وهذا إن دل على شئ إنما يدل على التحول الحضرى للقرية باطراد عنصر الزمن، فيتم التوسع الرأسى للبناء الحديث الذى ظهر مع طفرة النمو العمرانى ذات المردود الاقتصادى لهجرة عدد كبير من العمال والفلاحين والخريجين والمؤهلات العلمية للعمل فى الدول البترولية ، وفى الحضر بأجور مرتفعة نسبيا ذلك التحول بدأ منذ بداية السبعينات من القرن العشرين ومازال مستمرا وإن كان قد انخفض فى الوقت الحاضر بسبب انخفاض الأجور والعمالة فى الدول البترولية.

(١-٥)مادة البناء:

لم يعد يمثل الطين والطوب اللبن مادة البناء الأساسية لكل المباني السكنية فى ريف أسيوط والجمهورية فقد استخدم الطوب المحروق[الأحمر] والخرسانات الأسمنتية المسلحة على نطاق واسع منذ السبعينات على وجه الخصوص، وتتميز هذه المواد البنائية بوجهاتها واقتصادها فى المساحات المهدرة فى العمارة لصغر سمكها وسهولة تشكيلها بأشكال هندسية أفضل ولاتخاذها خطوط مستقيمة وفوق

ذلك فهى تتميز بقدرتها على التحمل والتعلية الرأسية من الناحية الإنشائية ، ويوضح الجدول[٦] وشكل[٦] تباين نسبة المبانى المشيدة بالخرسانات المسلحة والطوب الأحمر واللبن فى ريف وأسيوط مقارنة بالوادي الجمهورية.

جدول (٦) المبانى السكنية فى ريف أسيوط والوادى والجمهورية تبعا لنوع مادة البناء لعام ١٩٩٦

مادة البناء - النطاق	ريف أسيوط		ريف الوادى		ريف الجمهورية	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
طوب أحمر أسقف خرسانية وأعمدة	٢٣٨٥٤	٦,٦	١٩٣٧٠٤	٧,٢	٨٠١٣٦٤	١٣,٥
طوب أحمر وأسقف خرسانية	٨١٢٨٧	٢٢,٥	٥١٤٦٣٨	١٩,٢	١٥٧٦٦٣٨	٢٦,٦
طوب أحمر وبدائله وأسقف أخرى	١٨٦٦٨١	٥١,٦	٩٨٦٢٩٥	٣٦,٧	١٦٠٤٧١٧	٢٧.-
طوب لبن	٦٩٦٨١	١٩,٣	٩٨٩٧٢٠	٣٦,٩	١٩٥٥١٤٣	٣٢,٩
الإجمالي	٣٦١٥٠٣	١٠٠	٢٦٨٣٨٥٧	١٠٠	٥٩٣٧٨٦٢	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ،النتائج النهائية لتعداد المبانى ١٩٩٦.

يتضح انخفاض نسبة المبانى بالطوب اللبن فى ريف أسيوط[١٩,٣%] انخفاضا كبيراً بالمقارنة بريف الجمهورية[٣٢,٩%] أو ريف الصعيد[٣٦,٩] وقد يعزى ذلك إلى الرغبة الشديدة لسكان الريف فى استخدام هذه المواد لبناء مسكن مناسب للحياة العصرية ، فضلا عن أن مساكن الطوب اللبن لا تتحمل التوسع الرأسى والحوائط تستهلك مساحة كبيرة من الأرض التى ارتفعت أسعارها مؤخراً.

ومن خلال نفس العينة العشوائية وقوامها[٨٥٠مبنى سكنى] تبين اختلاف حالة المبانى تبعا لمادة البناء عما كانت عليه عام ١٩٩٦**كما يلى** :-

- مبانى الطوب اللبن والأسقف الخشبية ومبانى شيدت بمواد ثانوية هشة كالغاب والخشب تمثل(١٥,٦%) من جملة المبانى ، وتوجد هذه المساكن داخل الكتل القديمة للنواحى على هيئة كتل متراصة غالباً ما تكون حالتها سيئة ومتواضعة فى مستواها ، وإمكانياتها ، ولا يجدى معها الارتفاع إلى أكثر من طابق ، والمساكن المبنية بهذه المواد تنتشر على هوامش الوادى كما هو الحال فى قرية النواردة بمركز البدارى والبلايزة بمركز أبو تيج وفى وسط السهل الفيض كما هو الحال فى قرية ريفا بمركز أسيوط ، وتوضح الصورة رقم[١] بعض هذه المساكن.

مبانى الطوب الأحمر والأسقف غير الخرسانية وتمثل ٤٧,٢%من جملة المبانى ، ومعظمها تم بناؤه بدلاً من مساكن الطوب اللبن القديمة بعد التحسن .

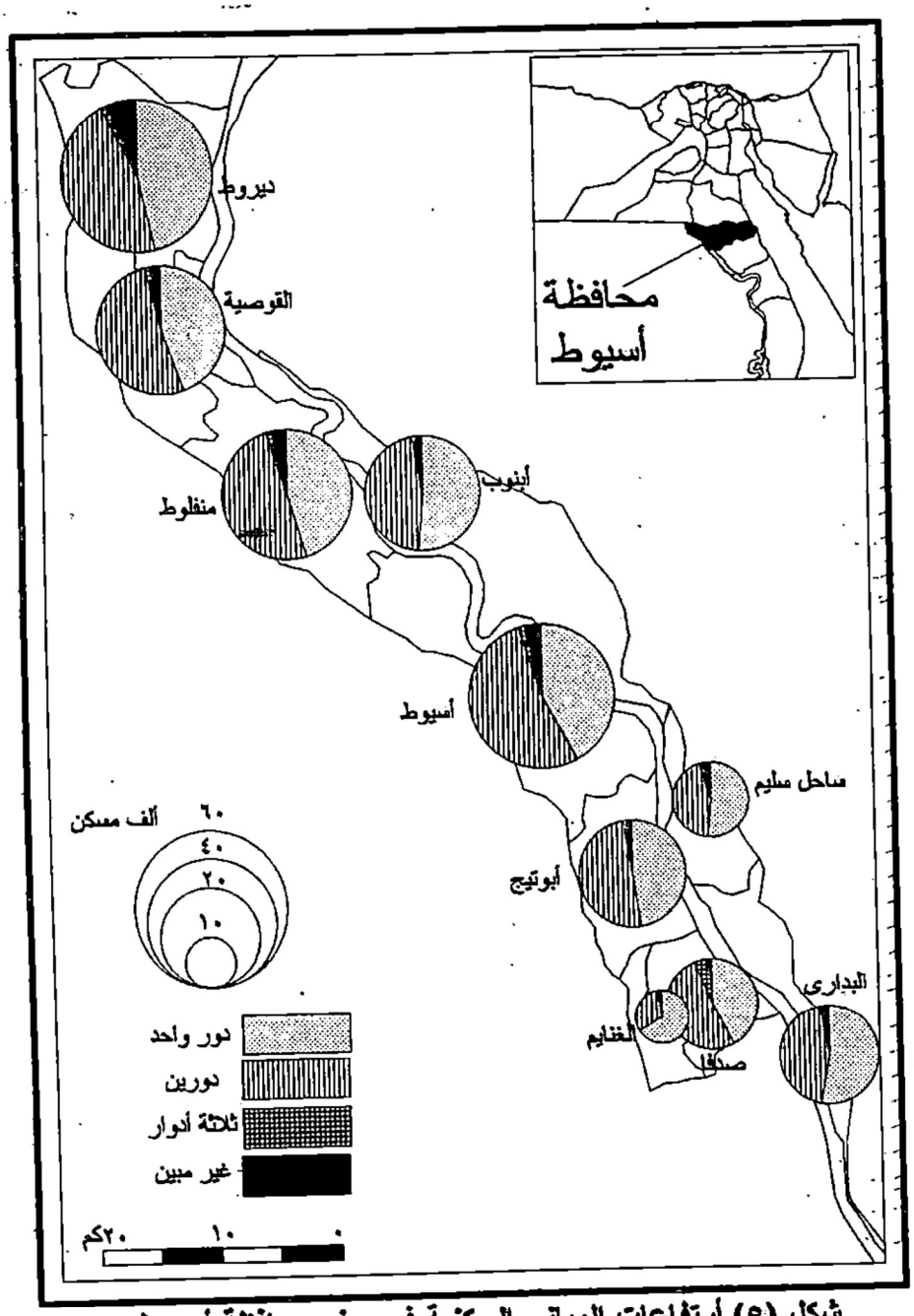

شكل (٥) أرتفاعات المبانى السكنية فى ريف محافظة أسيوط

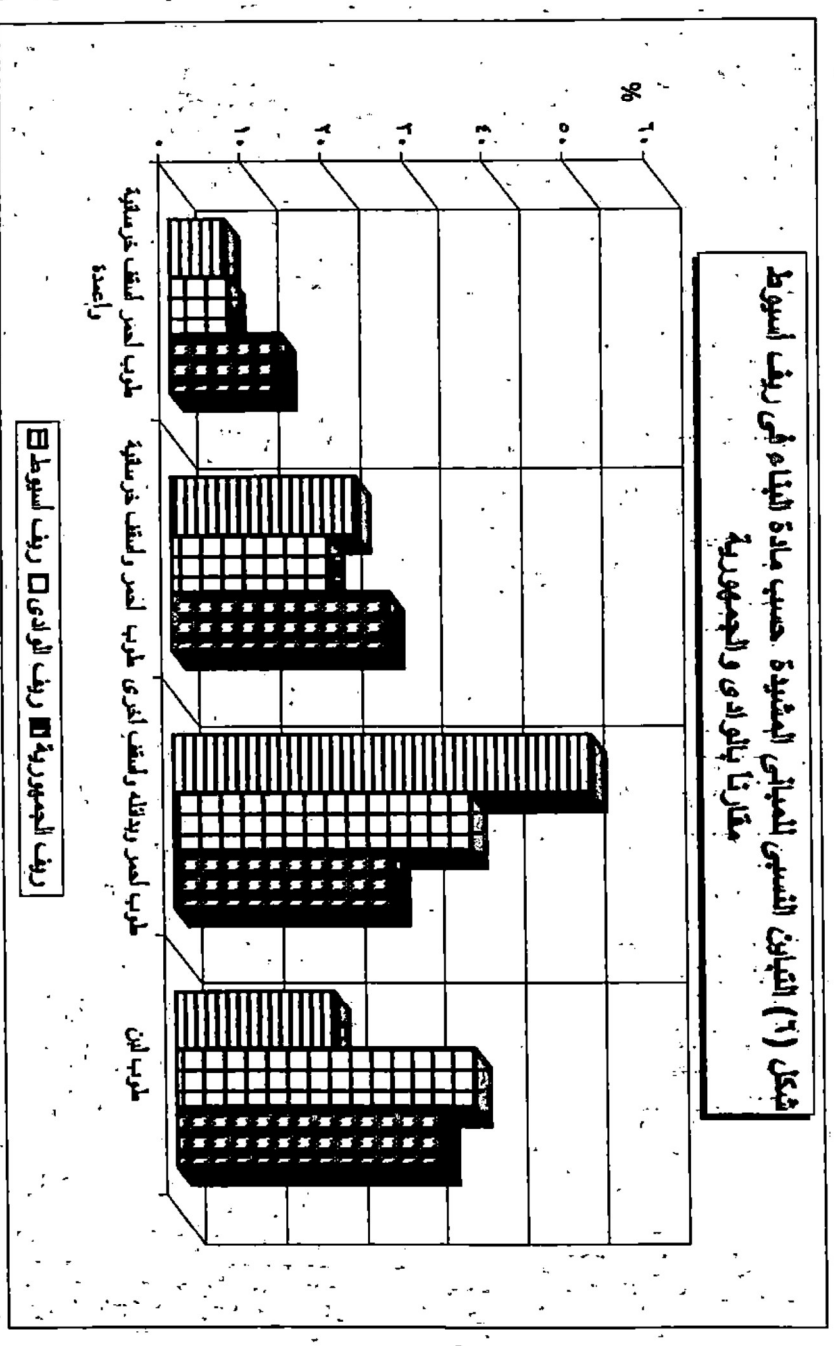
شكل (٦) التباين النسبى للمبانى المشيدة حسب مادة البناء فى ريف أسيوط
مقارنا بالوادى والجمهورية
%
٠
١٠
٢٠
٣٠
٤٠
٥٠
٦٠
طوب لبن
طوب احمر بدائه وسقف اخرى
طوب احمر وسقف خرسانية
طوب احمر لسقف خرسانية واعمدة
ريف الجمهورية
ريف الوادى
ريف أسيوط

النسبى فى الأحوال الاقتصادية وتتخذ تلك المبانى نمطاً ريفيا يرتبط بأعمال إنتاجية ، كما تنخفض امكانية تعليتها ، وبعض جدران تلك المبانى يستخدم فى لحاماتها الطين بديلاً للأسمنت للحفاظ على [الطوب الأحمر-الأبيض] لحين توافر الأموال اللازمة للاستبدال بمبنى خرسانى يمكن تعليته فى المستقبل ، كما أن بعض مبانى جدران التحميل ذات الأسقف غير الخرسانية قد تكون صغيرة المساحة وملحق به زربية أو حظيرة صغيرة.

- مبانى الأعمدة والأسقف الخرسانية ومبانى جدران التحميل من الطوب الأحمر والأسقف الخرسانية تمثل(٣٧,٢%) من جملة المبانى ، ومعظم مبانى جدران التحميل ذات الأسقف الخرسانية أما أنها قديمة نسبياً عن المبانى الخرسانية أو أنها حديثة ولكن يعبر نمطها البنائى عن الانخفاض النسبى للقدرة الاقتصادية كما لحائزيها وغالباً لا تضم أكثر من طابقين وقد تتخذ النمط الريفى المعبر عن دور إنتاجي يتضح فى وجود الزريبة أو جزء من مساحة طابقها الأرضى يخصص لأغراض إنتاجية أو الدكاكين وهذا النمط غالباً ما يوجد بالهوامش المتاخمة مباشرة للكتلة القديمة أو بداخلها حيث تحل محل البيوت الريفية الطينية.
- والقدرة الاستيعابية لتلك المبانى يتوقف على عمرها – وطريقة بنائها التى لا تتحمل تعليه مأمونة أكثر من طابقين فوق الطابق الأرضى ، أما مبانى الأعمدة والأسقف الخرسانية تتميز بتعدد الطوابق وتوافر كثير من الشروط الصحية والجمالية ، وينتشر هذا النمط فى القرى القريبة من نفوذ المدن كما هو الحال فى قرية منقباد بمركز أسيوط ، ديروط الشريف بمركز ديروط ، كما أوضحت العينة والدراسة الميدانية أن هناك علاقة ارتباطية قوية[٠,٨٥] بين مادة بناء المسكن ونوع المبنى – ويعنى أن مجال تركز مبانى الطوب الأحمر والأسقف الخرسانية هى نفس مجال تركز العمائر والمنازل كما هو الحال فى دشلوط.

(٢)العوامل المؤثرة فى التغير السكنى

تسعى الدراسة فى هذا الجزء إلى توضيح طبيعة العلاقة بين التغيرات الحديثة التى شهدتها القرية وبين التغير فى أنماط المسكن الريفى، والكشف بصفة خاصة عن آثار النقلة الاجتماعية التى يحققها الفرد سواء من الهجرة أو من خلال التعليم أو التغير فى المهنة وطبيعة العمل ومستويات الدخل ومدى انعكاسها على

النمط الأول
قرية بنى عديات

النمط الثانى
قرية الصفارد

النمط الثالث
قرية بنى عديات

صورة رقم (١) تطور المسكن بقرى منطقة الدراسة

خصائص المسكن الذى يقيم فيه ، وتطرح الدراسة فى هذا المجال فرضا مؤداه عندما يرتقى المستوى المعيشى للفرد، يسعى مباشرة إلى تطوير أو تغير أوضاع مسكنه فى اتجاه عصرى واضح ، ويشمل ذلك الفرض مجموعة من الفروض الفرعية تتضمن ما يلى:-

- تؤدى الهجرة إلى تحسين مستوى المعيشة أو تغير بعض الخصائص الاجتماعية أو النشاط الاقتصادي.
- كلما ارتقى رب الأسرة فى سلم التعليم كلما أدى ذلك إلى إضفاء مزيد من الملامح العصرية على خصائص مسكنه.
- يؤدى العمل بالأنشطة غير الزراعية إلى ظهور المزيد من الخصائص العصرية فى المسكن.
- عندما يتزايد دخل القروى أو تتحسن أوضاعه المادية يسعى إلى تحسين أوضاعه السكنية فى اتجاه مزيد من الملامح العصرية سواء فى الشكل أو المرافق أو الأثاث ، ولتحقيق هذه الفروض حاولت الدراسة الكشف عن العلاقات الارتباطية بين معطيات الدراسة الميدانية.

(٢-١) الهجرة إلى الخارج والانفتاح الاقتصادى:

لم يقتصر تأثير الهجرة إلى الدول العربية على أحداث تغيرات فى بعض خصائص سكان القرية فحسب بل تعداه نحو إشباع متطلبات وتطلعات هؤلاء المهاجرين فى بناء سكن حديث مناسب أو شراء أراضى زراعية جديدة أو تملك بعض وحدات الإنتاج الزراعى أو بنشر بعض أنواع الخدمات الجديدة فى المنطقة[١] وتشير الدلائل إلى أن المهاجرين يخططون للأنفاق السريع نسبيا لمدخراتهم ، ويوجه هذا الإنفاق إلى حد ما نحو إقامة مبانى سكنية جديدة ، وقد نشطت عملية البناء مما أدى إلى اتساع النطاق العمرانى -فى قرى العينة- بعد أن تم البناء فى غالبية الأراضى الفضاء فى الكتلة القديمة من ١٧٤٦فدانا فى عام ١٩٩٠[٢] إلى ٢٠١٧فدانا فى عام ٢٠٠٠م[٣] وهذا يعنى أن ٢٧١فدانا غالبيتها من أجود الأراضى الزراعية قد التهمها الامتداد العمرانى للقرى فى عشرة سنوات فقط ، جدول رقم(٧).

---

[١] فايز محمد العيسوى ، مرجع سبق ذكره ، سنة ١٩٩٣ ، ص ٣٠.

[٢] الهيئة المصرية العامة للمساحة ، المشروع القومى لحصر الأراضى الزراعية- المرحلة التفصيلية ، سنة ١٩٩٠.

[٣] وزارة التنمية المحلية ، الخريطة المعلوماتية الشاملة عن القرى . والأحياء الشعبية – استثماره جمع البيانات. نوفمبر ٢٠٠٠.

جدول(٧) توزيع أفراد العينة حسب عدد الحجرات بالمسكن والموقف من الهجرة بريف أسيوط

البيان	غير مهاجر		مهاجر	
عدد الحجرات	العدد	%	العدد	%
١	٢٨	٥	٥	١,٨
٢	٨٣	١٥,٠	٤٨	١٦,١
٣	١١٤	٢٠,٧	٤١	١٣,٨
٤	١٢٣	٢٢,٢	٧٢	٢٤,٢
٥ فأكثر	٢٠٤	٣٧,١	١٣٢	٤٤,١
الإجمالي	٥٥٢	١٠٠	٢٩٨	١٠٠

المصدر: الدراسة الميدانية ، ديسمبر ٢٠٠٢.

وشهد الريف فترة ازدهار فى عمليات بناء المساكن الحديثة الاسمنتية كبديل للمنازل القديمة المبنية من الطوب اللبن فى الكتلة القديمة ، وقد أوضحت نتائج العينة أن حوالى٤٦% من المهاجرين أدخلوا التحسينات وترميمات أو بناء مساكن جديدة وتزويدها بقطع الأثاث الحديثة رمزا للمكانة والهيبة التى تطرأ على أوضاعهم وكثيرا ما يفضل الكثيرون منهم ترك المساكن القديمة لأسرهم والتى تقع غالبا داخل القرى وفى الشوارع الضيقة أو مواقع غير متميزة لكى يقوموا بالبناء فى مواقع جديدة على مداخل القرى ، وهو الأمر الذى ساعد فى الامتداد العمرانى للقرية المصرية وكان لذلك أثره فى ارتفاع أسعار هذه الأراضى بصورة كبيرة ، فقد أرتفع سعر القيراط الواحد من الأرض الملاحقة للقرية من ٩٠٠جنيه عام ١٩٧٠إلى ما بين ١٠,٠٠٠إلى أكثر من ١٥,٠٠٠جنيه عام ٢٠٠٢ ، وفى هذا الإطار من التوسع والامتداد العمرانى للقرية ظهرت المساكن وحتى الفيلات الحديثة المتميزة داخل القرية والتى تضاهى تلك الموجودة فى المدينة .وظهرت كذلك المبانى ذات الأدوار المتكررة بالقرى حيث تشير الدراسة أن حوالى ٣٥% من المهاجرين يقطنون مساكن ذات طابقين فأكثر مقابل ٦٥%من المهاجرين يقطنون مساكن أحادية الطابق ، ولم يقتصر هذا الاختلاف على ارتفاع المسكن بل امتد أيضا إلى نوع مواد البناء المستخدمة فقد بلغت نسبة المساكن المبنية بالطوب الأحمر حوالى ٩٤% بين المهاجرين مقابل ٨٩% من بين غير المهاجرين ، ولم يقتصر هذا الاختلاف على مادة بناء المسكن بل امتد أيضا إلى حجم المسكن فقد بلغت نسبة الذين يقطنون فى مسكن به خمس حجرات فأكثر حوالى ٣٧,١%من غير المهاجرين مقابل ٤٤,١%من المهاجرين ، وقد بلغ متوسط عدد حجرات مسكن الفئة الأولى ٤,٤حجرة ، والفئة الثانية ٤,٨حجرة ، وباختصار فإن الحالة

السكنية بوجه عام أفضل بين المهاجرين عنها بين غير المهاجرين ، وهـذا يرجـع إلى ما طرأ على أوضاعهم الاقتصادية من تحسين وزيادة فـى حجـم مدخراتـهم، ومن الآثار الاقتصادية الأخرى التى نتجت عـن الـهجرة اسـتثمار كثـير مـن المهاجرين جزء من دخولهم فى مشروعات تدر عليهم دخلا كشراء عربيـة[نقـل- سيار أجرة] أو أرض زراعية أو إنشاء مشروعات تجاريـة- فقـد بلغـت نسـبة المهاجرين الذين قاموا باستغلال مدخراتهم فى شراء سيارة أجرة أو عربية نصـف نقل ١٨,٨%لذلك أصبح الريف يعج بالسيارات الأجرة التـى حلـت مشـكلة نقـل الركاب والمنتجات بريف المحافظة الذى ظل محروما لفـترة طويلـة مـن هـذه الخدمات الأساسية، وبالتالى أصبح من السهل على الريفيين الانتقـال يوميـا مـن قراهم إلى عاصمة المركز أو المحافظة سواء للعمل أو لقضاء حاجاتهم الضرورية فأدى ذلك إلى زيادة احتكاك القرية بالمدينة وبالتالى ساعد على نقل عماراتها إلـى القرية. وكان من نتيجة هذا التطور أن بدأت تنتشر ظاهرة تأجير الشـقق لبعـض الموظفين الذين لم يتمكنوا من بناء مسكن حديث [وقد وصل إيجار الشقة إلى أكـثر من ثمانين جنيها شهريا] ويظهر هذا النمط بصفة خاصة فى القـرى القريبـة مـن المراكز الحضرية ، كما هو الحال فى قريـة منقبـاد مركـز أسـيوط وديـروط الشريف- وتوضح الصورة رقم[١] هذا النمط أيضا.

(٢-٢) التعليم :

يعتبر التعليم من أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة فى تغير المسـكن الريفـى فقد لعب التعليم دورا مؤثرا فى تحديد ملامح التغير العمرانى فى القرية المصريـة سواء كان أفقيا أو رأسيا أو حضريا ، وهو ما تعكسه بيانات الجدول[٨].

ويتضح من النظرة الأولى لهذه العلاقة وجود ارتباط واضح بيـن مسـتوى التعليم ونمط المسكن ، فحوالى ٧٢% من المساكن ذات النمط التقليدى فـى حـوزة أفراد لاتزيد مستويات تعليمهم عن الإعدادية.

وتكشف البيانات عن أن نسبة ٥٥,٥% من المساكن ذات النمط الحديث فـى عينة الدراسة توجد فى حوزة المستويات الدنيا من التعليم[وهو الإعدادية فأقل] وهـو ما يعنى أن المستويات الدنيا من التعليم تسعى إلى تطوير مساكنها التقليدية أساسـا وتزويدها بالمرافق والملامح الحديثة - وبحساب معامل الارتباط يبلغ[٠,٥٤] فقـط وهو ما يشير إلى أن الارتباط موجب ولكنه ضعيف ويعنى ذلك أن نمـط المسـكن الحديث يرتبط بعلاقات طردية موجبة بالارتفاع فى مستوى التعليـم، ولكـن هـذه

الرابطة ضعيفة ، مما يشير إلى أن هناك عوامل أخرى تتدخل فى تحديد مدى قـــوة هذه العلاقة ، وتتمثل هذه العوامل فى كل من المهنة أو النشـــاط الأساســـى لـــرب الأسرة ومستوى الدخل.

جدول [٨] العلاقة بين مستوى تعليم أرباب الأسرة ونمط المسكن حسب العينة(*)

نمط المسكن / مستوى التعليم	حديث		مختلط		تقليدى	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أمى	١٢٠	٢٢,٣	٤٣	٣٢	٨٤	٤٦,٧
يقرأ ويكتب	١٧٨	٣٣,٢	٥٣	٣٩,٨	٤٦	٢٥,٦
مؤهل متوسط	١١٩	٢٢,٢	٢٤	١٨,١	٣٣	١٧,٢
مؤهل عالى	١٢٠	٢٢,٣	١٣	٩,٨	١٩	١٠,٥
الإجمالى	٥٣٧	١٠٠	١٣٣	١٠٠	١٨٠	١٠٠

المصدر: الدراسة الميدانية: ديسمبر ٢٠٠٢.

(٢-٣) مهنة رب الأسرة :

يؤثر نشاط الأسرة فى ريف المحافظة على النمط البنائى الســـكنى ويوضـــح الجدول [٩] وشكل [٧] العلاقة بين نوع نشاط رب الأسرة ونمط السكن الذى يعيـش فيه.

جدول [٩] يوضح العلاقة بين نوع نشاط أرباب الأسرة ونمط المسكن "حسب العينة"

نمط المسكن / نشاط رب الأسرة	حديث		مختلط		تقليدى	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
زراعة	١٨٨	٣٥	٤٨	٣٦,١	٩٦	٥٣,٣
تجارة وخدمات	٤٤	٨,٢	١٠	٧,٥	١٢	٦,٧
أعمال حرفية	٢٢	٤,١	١٢	٩.-	٢	١.١
أعمال حكومية	٢٤١	٤٤,٩	٥٦	٤٢,١	٤٦	٢٥,٦
أعمال مهنة أخرى	٤٢	٧,٨	٧	٥,٣	٢٤	١٣,٣
الإجمالى	٣٥٧	١٠٠	١٣٣	١٠٠	١٨٠	١٠٠

المصدر: الدراسة الميدانية: ديسمبر ٢٠٠٢.

ويكشف عن ارتباط واضح بين العمل فى الأنشطة الزراعية وبيـــن ســـيادة النمط التقليدى من المسكن ، فحوالى أكثر من نصف المساكن التقليديـــة [٥٣,٣%] بعينة الدراسة يسكن بها العاملون فى الزراعة وصغـــار الموظفيـــن، وأن الغالبيـــة المطلقة من المساكن الحديثة(٦٥%) يقيم فيها العاملون بالأنشطة غـــير الزراعيـــة [موظفون – تجار وحرفيون – ومهن أخرى] وهى الفئات التى تشغل كذلك معظم

(*) نمط تقليدى: هو الذى يقوم على وجود "وسط الدار" تطل عليه الحجرات وبه فـــرن وينتـــهى بحظـــيرة الماشية ، النمط الحديث: وهو الذى يقوم على وجود حجرات متخصصة بالإضافة إلى المطبخ والحمام دون وجود حظيرة ، النمط المختلط: وهو الذى يجمع بين النمطين.

شكل (٧) العلاقة بين رب الأسرة ونمط المسكن الذى يعيش فيه حسب عينة الدراسة

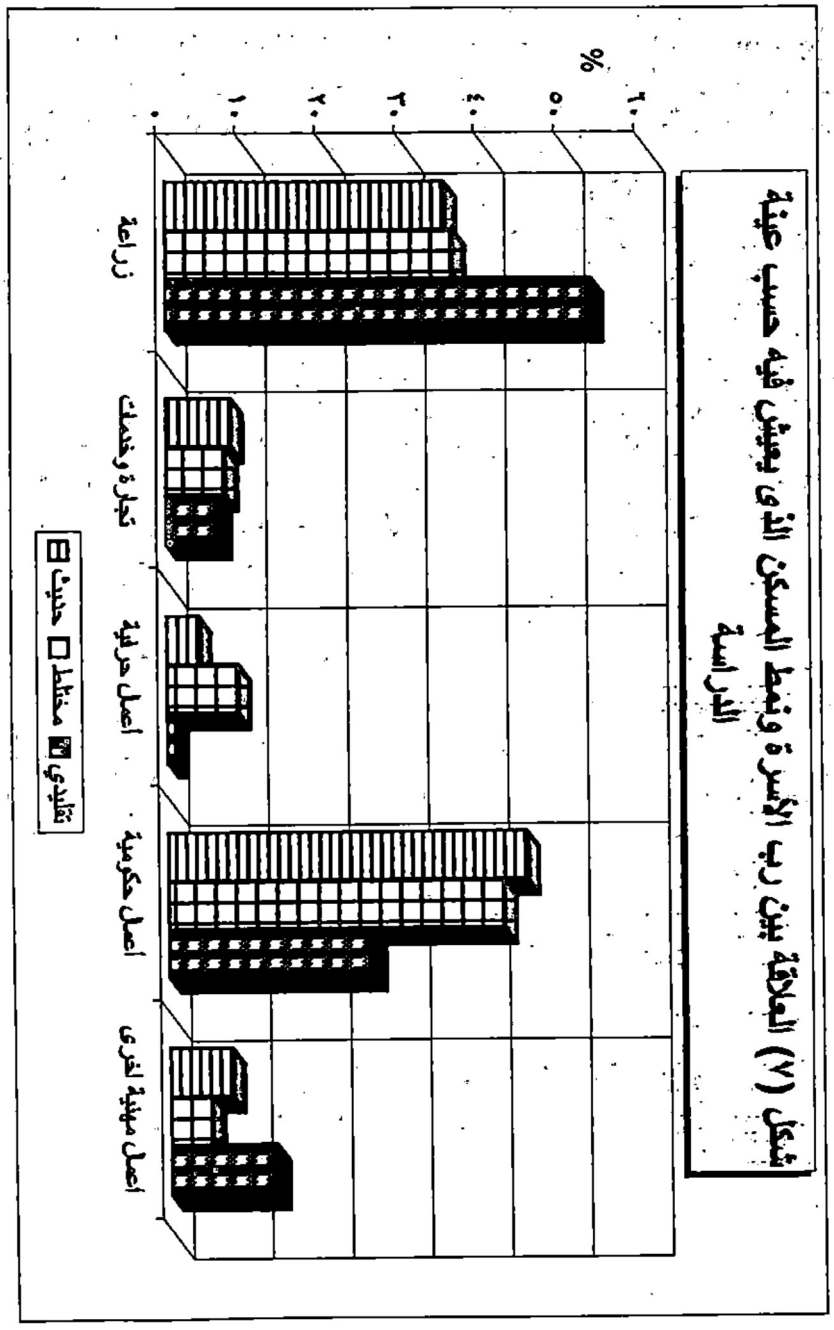

المساكن ذات النمط المختلط بنسبة(٦٤,٩%) بينما نجد أن[٣٥%] من العاملين بالزراعة يقطنون المساكن الحديثة بعد أن أدخلوا تحسينات فى فكر بناء وتشيد مساكنهم الجديدة، وهو أمر له دلاله واضحة ، إذ أن أكثر من ١/٣العاملين بالزراعة فى العينة العشوائية ، أصبحوا يمتلكون مساكن غير تقليدية وعصرية من حيث الشكل والتركيب الداخلى ، أو الاستخدام والأثاث ، بمعنى أنه لا توجد لديهم حظيرة مواشى ولا فرن تقليدى ولا حجرات تخزين ولديهم أثاث عصرى . ويمكن تفسير ذلك فى إطار ظروف أخرى مساعدة لهذه الأسر منها ممارسة أنشطة غير زراعية ، وارتفاع مستوى تعليم الأبناء أو سفر أحد الأبناء والعمل بالخارج وهى جميعا أمور تدعم الافتراض بأن التحول من العمل الزراعى لممارسة الأنشطة غير الزراعية يعد سببا كافيا لسعى رب الأسرة إلى تطوير أو تغيير أوضاع مسكنه وإضفاء الطابع العصرى عليه، ويدعم ذلك معامل الارتباط القوى الموجب والذى بلغ[٠,٧٤] بين نوع النشاط الاقتصادى لرب الأسرة ونمط المسكن الذى يقيم فيه ، وربما يرجع ذلك إلى طبيعة أسلوب حياة العاملين بالأنشطة غير الزراعية من ناحية ، ومستويات دخولهم من ناحية ثانية ، ويؤكد ذلك ما تشير إليه بيانات الجدول[١٠،١١].

(٢-٤) الدخل :

تؤثر الحالة الاقتصادية للأسرة على حالة المسكن وأيضا على اتجاه الأفراد نحو تحسينه وتعديله ، ولذلك أهتم البحث بدراسة جميع الموارد الاقتصادية للأسرة ولما كان من المتعذر معرفة الدخل الحقيقى الناتج عن تلك الموارد لكل أسرة ، أضطر الباحث إلى استعمال عدة أسئلة يمكن بواسطتها معرفة الدخل السنوى تقريبا بطريقة غير مباشرة ، وذلك عن طريق معرفة سعة الحيازة لكل أسرة والممتلكات الحيوانية وغيرها من مصادر الدخل ، ففيما يتعلق بالسعة الحيازة الأرضية الزراعية – يقصد بها مقدار الأرض الزراعية المملوكة أو مقدار الأرض الزراعية المستأجرة أو كليهما معا ، تبين من الدراسة الميدانية أن ٥٢,٣% بين أرباب الأسر لديهم أقل من فدان ، ٢٩,٩% من أرباب الأسر لديهم أقل من ثلاثة أفدنه ، أنظر الشكل رقم [٨].

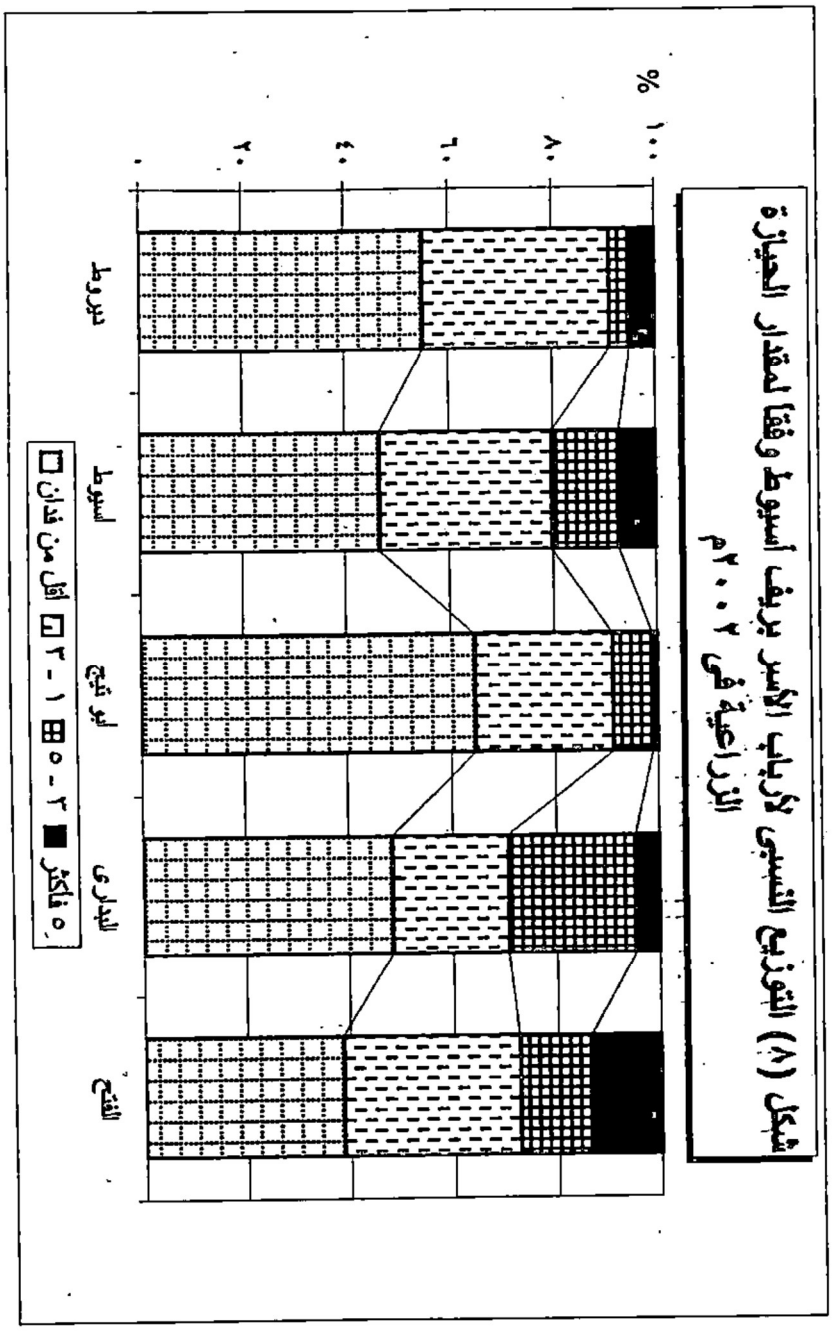
شكل (٨) التوزيع النسبى لأرباب الأسر بريف أسيوط وفقا لمقدار الحيازة الزراعية فى ٢٠٠٢م
%
١٠٠
٨٠
٦٠
٤٠
٢٠
٠
ديروط
أسيوط
أبو تيج
البدارى
الفتح
٥ فأكثر
٣ - ٥
١ - ٣
أقل من فدان

جدول (١٠) توزيع أرباب الأسر بالعينة وفقا لمقدار الحيازة الزراعية

الحيازة الزراعية- المركز	ديروط	أسيوط	أبو تيج	البذرى	الفتح	الإجمالى
أقل من فدان	٥٥.-	٤٦,٦	٦٤,٦	٤٨,٣	٣٨,٦	٥٢,٣
١-أقل من ٣أفدنة	٣٦.-	٣٣,٢	٢٦,٦	٢٢,٤	٣٤.-	٢٩,٩
٣-أقل من ٥أفدنة	٤.-	١٣.-	٧,٨	٢٤,٧	١٣,٨	١٢,٥
٥ فأكثر	٥.-	٧,٢	١.-	٤,٦	١٣,٦	٥,٣
الإجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الدراسة الميدانية: ديسمبر ٢٠٠٢

كذلك يبين من لديهم أقل من خمسة أفدنه قد بلغت ١٢,٥% من أرباب الأسر ، وتجدر الإشارة إلى أنه تبين من الدراسة الميدانية أن ٥٠% من أرباب الأسر من ذوى الحيازة الإمتلاكية ، وأن ٣٩% منهم من ذوى الحيازات الأمتلاكية الأستئجارية ، بينما وجد ان ١١% منهم ذوى الحيازات الأستئجاريه ، من النتائج السابقة يتضح أن الحيازات التابعة للأسر موضوع الدراسة فى ريف أسيوط صغيرة ، وأن نسبة كبيرة منها أستئجارية ولذلك فمن المتوقع أن يكون الدخل الناتج منها صغيرا ، وعندما وجه للمبحوثين أسئلة ، حول من يبيع أرضا زراعية ، ومن يشتريها بالقرية ، وما هى أسباب هذا ، أجاب المبحوثين ، بنسبة ٢٤,٩% من أفراد بوجود حركة بيع وشراء للأرض الزراعية ، أن صغار الحائزين بالقرية بدأوا يبيعون أرضهم الزراعية ، لارتفاع تكلفة الإنتاج ، وللارتفاع فى أسعار الأرض من ناحية أخرى ، وأن أكثر من ثلث من يبيعون أرضهم يستثمروا عوائد البيع فى مشروعات أخرى[شراء جرارات -مشروع سيارة أجرة- شراء أرض مبانى داخل القرية).[١]

وفيما يتعلق بمقدار الممتلكات الحيوانية تبين أنها تمثل مكانة خاصة لدى الريفيين حيث أنها ترتبط بالأرض ارتباطا شديدا وهى إلى جانب ذلك مصدرا كبيرا من مصادر الدخل ولذلك لا نجد مسكن من مساكن الريف.

كذلك تبين من الدراسة أن الأبناء يساهمون فى زيادة دخل الأسرة فقد وجد أن ١٥%من الأسر لديها أبناء يعملون بمؤهلات دراسية ويعملون عمال بالمصانع الموجودة بالريف أو بالمراكز الحضرية القريبة منها براتب شهرى ٩٠جنيها فأكثر على حين وجد أن ٩%منها بها أبناء يعملون بمؤهلات دراسية عالية بمرتب

[١] عبد الباسط عبد المعطى ، القرية المصرية – دراسات فى علم الاجتماع الريفى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، سنة ١٩٩٩ ، ص ١٦٨.

شهرى فوق ١٦٠جنيها ، اما النسبة الباقية فبعض أبنائهم صغار السن ، والبعض الآخر يعمل بالأجر فى أرض الغير والبعض الآخر لا يعمل مطلقا ، ويتضح مما سبق أن نسبة كبيرة من الأسر بها أبناء يعملون فى مجالات أخرى غير الزراعة ، ومما لا شكل فيه أنهم يساهمون فى رفع دخل الأسرة ، هذا وتجدر الإشارة أنه قد تم حساب دخل الأسر الموجودة بالعينة بصورة تقديرية من الموارد السابقة ، حيث لم نتمكن من معرفة الدخل الحقيقى لهذه الأسر وذلك لمعرفة تأثير هذا الدخل على حاله المسكن وعلى اتجاه الأفراد نحو تحسين مساكنهم.

وبدراسة تأثير الدخل على حالة المسكن من الناحية الإحصائية يتضح من الجدول[١١] والشكل[٩] أن هناك ارتباط قوى وموجب بين مستويات دخل الأسرة وبين نمط المسكن الذى تقيم فيه ، حيث يرتبط المسكن التقليدى بمستويات الدخل الدنيا، فحوالى ٥٤,٤%من المساكن التقليدية يقل متوسط دخل الأسرة فيها عن ٤٠٠جنيه شهريا فى حين أن ٦٩,٥% من المساكن الحديثة يزيد متوسط دخل الأسرة بها عن ٦٠٠جنيها شهريا ، وأن النسبة الأكبر من المساكن ذات الخصائص المشتركة ٥٧,٩%تضم الأسر من فئات الدخل المتوسط من[٢٠٠-٦٠٠جنيه شهريا] ويعنى ذلك وجود ارتباط قوى بين ارتفاع مستويات الدخل وتحسين الأوضاع الاقتصادية وبين الإقامة فى مساكن حديثة ومطورة ذات ملامح عصرية واضحة حيث بلغ معامل الارتباط بين مستويات الدخل ونمط السكن(٠,٨٩) وهو ما يعنى تأكيد الرابطة القوية الموجبة بين الدخل وأوضاع السكن الذى يعيش فيه الفرد- فكلما ارتفعت مستويات الدخل تحسنت خصائص السكن واكتسبت ملامح عصرية واضحة.

جدول[١١] العلاقة بين مستويات أرباب الأسر فى العينة ونمط المسكن

نمو المبانى / مستويات الدخل	نمط الحديث		نمط مختلط		نمط تقليدى	
	العددى	%	العددى	%	العددى	%
أقل من ٢٠٠	٣١	٥,٧	١٠	٧,٥	٤٨	٢٦,٦
٤٠٠-	١٣٣	٢٤,٨	٤٦	٣٤,٦	٥٠	٢٧,٨
٦٠٠-	١٩٠	٣٥,٤	٣١	٢٣,٣	٢٨	١٥,٦
١٠٠-	٨٧	١٦,٢	١٩	١٤,٣	٣٦	٢٠.-
٨٠٠ فأكثر	٩٦	١٧,٩	١٧	٢٠,٣	١٨	١٠.-
الإجمالى	٣٥٧	١٠٠	١٣٣	١٠٠	١٨٠	١٠٠

المصدر: الدراسة الميدانية: ديسمبر ٢٠٠٢.

وتبين من الدراسة الميدانية أن أصحاب مساكن النمط الثالث [النمـــط التقليـــدى] ينتمون إلى عدة فئات هى:-

الفئة الأول: وتشمل كبار السن ، وليس لهم أى عمل ، ويعتمدون فى حياتهم علـــى معاش الضمان الذى لا يتعدى مبلغ ٥٠جنيه شهريا علاوة على إعانات من الأعيـــان خلال مواسم الأعياد والمناسبات المختلفة.

الفئة الثانية: وهى فئة الفلاح الأجير الـــذى لا يمتلـــك ، ولا يحـــوز أى أراضـــى زراعيـــة ، ويعتمـــد فى حياتـــه على نظام العمل بالأجر اليومى الـــذى يتـــراوح ما بيـــن[١٠-١٥] جنيها فى اليوم ، ومن المعروف أن الأعمال الزراعية موســـمية ، وليست دائمة لأنها ترتبط بمواسم زراعة وحصاد المحاصيل ، ويبقى بـــلا عمـــل فى غير هذه المواسم يعانى من البطالة ، معتمدا على العمل فـــى بعـــض الأعمـــال الأخرى لدى بعض الأغنياء للحصول على أى دخول إضافية.

الفئة الثالثة: وتتمثل فى صغار الموظفين والعمال بالمصالح الحكوميـــة والذيـــن لا تتعدى أجورهم الشهرية عن ٢٠٠جنيها لكل منهم ، فى حين ترتفـــع أعـــداد أفـــراد الأسر بين هذه الطبقة ، وعلى ذلك فهم لا يستطيعون بأى حال من الأحوال امتـــلاك أى نوع من المساكن لأن معظمهم قد ورث هذا المسكن عن آبائه وأجداده ، ووقفـــت الدخول الاقتصادية المتدنية عائقا أمام إدخال أى تحسينات أو تعديلات عليه.

فى حين أن المساكن المختلطة فى منطقة الدراسة قد أرتبطت بصفة عامـــة بفئتين هما :-

الفئة الأولى : تتمثل فى الفلاحين الذين تتراوح حيازاتهم أو ملكياتـــهم ١-٢فـــدان وهى مساحات تعانى من سوء التربة ، وتنخفض بها الإنتاجيـــة الزراعيـــة بشـــكل ملحوظ بما لا تحقق دخلا مناسبا كما فى النواحى الهامشية مثل البلايزة والنـــواردة وعرب مطير وغيرها ، وكذلك العمال الذين يعملون فى الـــورش الصغـــيرة مثـــل ورش تقطيع الأخشاب واللحام والسمكرة ، ويتراوح دخل الفرد اليومـــى مـــا بيـــن [١٥-٢٠جنيها] وقد يقل عن ذلك حسب نوع العمل ، ومدى الإقبال عليه ، وينتمـــى لهذه الفئة أيضا السائقون الذين ليس لهم عمل ثابت بعد أن كان معظمهم بعمل فـــى حرف غير دائمة ، ولكن هجرة بعضهم إلى الدول العربية ، وعودتهم بمدخـــرات لا بأس بها ساعدتهم على بناء مسكن متوسط بعيدا عن مسكن العائلة القديـــم عـــلاوة على شرائهم سيارات أجرة ، كما ينضم لهذه الفئة العاملون بالحكومة الذين تـــتراوح أجورهم من ٢٠٠إلى ٤٠٠جنيها شهريا ، وليس لهم أى مصـــادر أخـــرى لدخـــول إضافية لتحسين مستواهم المعيشى.

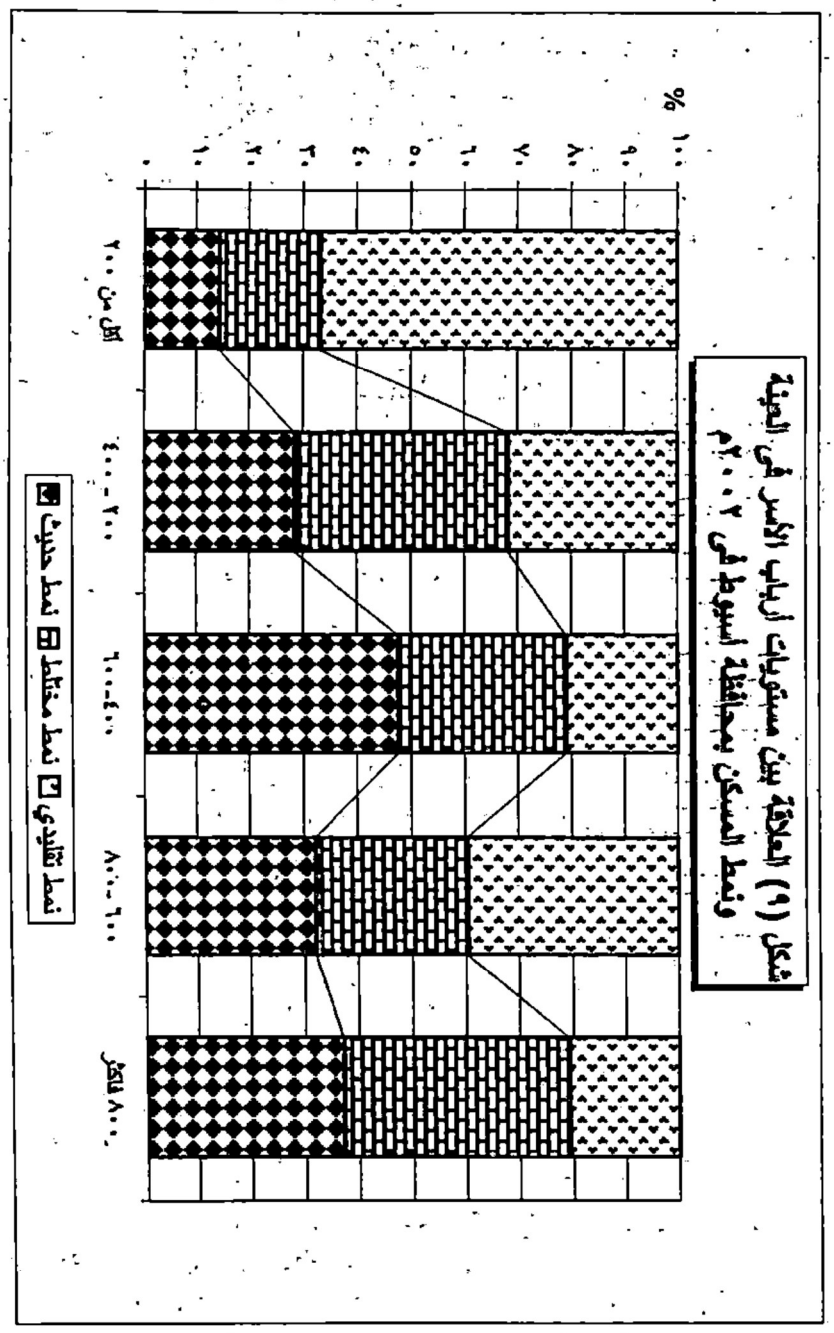

شكل (٩) العلاقة بين مستويات أرباب الأسر في الحيازة ونمط المسكن بمحافظة أسيوط في ٢٠٠٢م

أما المساكن الحديثة ذات المستوى العمراني المرتفع: والتى تنتشر على أطراف القرى خاصة تلك التى بنيت خلال السنوات الأخيرة من بداية السبعينات حيث نجد أصحابها يتمتعون بدخول اقتصادية مرتفعة مثل فئة التجار وأصحاب المصانع والورش علاوة على فئة الأطباء وأصحاب العيادات الخاصة ، والصيادلة الذين تزيد دخولهم على[٨٠٠جنيها شهريا] وينضم العائدين من الدول العربية بمدخراتهم إلى هذه الفئة حيث قاموا باستثمار هذه المدخرات فى شراء الأرض الزراعية ، والعمل بالتجارة فى شتى المجالات لتوفير دخولا إضافية جديدة تستغل فى رفع المستوى المعيشى لهذه الفئة ، وتغيير المستوى الاقتصادى والاجتماعى لهم ، ولقد أثر ذلك بالسلب على فئات أخرى مثل الموظفين والعاملون بالحكومة ، والقطاع العام الذين أصبحوا غير قادرين على مجاراتهم ، وقد ساعدت هذه الفئة على تحريك أسعار أراضى البناء بشكل كبير ، أما الفئة الأخيرة لأصحاب المساكن الحديثة والكبيرة فهم المزارعون الذين يملكون أو يحوزون مساحات زراعية واسعة ، ويقومون بزراعاتها بأحدث الآلات الزراعية مما يهيء لهم مستوى اقتصادى واجتماعي مرتفع بالإضافة إلى تأجيرهم بعض المساحات الزراعية الفائضة عن احتياجاتهم إلى بعض صغار المزارعين موسميا أسعار مرتفعة قد تصل إلى نحو ألف جنيه للفدان لتحقق لهم دخولا إضافية ترفع أحوالهم الاقتصادية ، علاوة على ما يملكونه-من رؤوس الماشية وحيوانات الحقل ، فأنعكس ذلك على شكل ومساحة وحجم المسكن وتركيبه الداخلى والمنافع الملحقة به.

(٣) أنماط المسكن الريفى المتطور

كان من الطبيعى أن تنعكس هذه المتغيرات على عناصر المسكن الريفى وأعيد تصميمه ليتكون من وحدات منفصلة[شقق] وجاء هذا التصميم بعيدا عن روح وتقاليد القرية حيث فتح واتجه إلى الخارج وتلاشت الأفنية الداخلية وضاقت المسافات بين البيوت فإنعدمت الخصوصية.

ولذلك اتجه تصميم المسكن الريفى المتطور إلى ثلاثة أنماط يمكن ملاحظاتها بشكل واضح فى قرى محافظة أسيوط:

النمط الأول: هو مسكن ريفى بكل خصائصه والذى كان مبنى دور واحد ثم زاد عدة أدوار بعد أن ألغى الفناء السماوى وحلت محله المناور الصغيرة، والسلم الخرسانى بدلا من الخشبى أو الطوب اللبن[شكل١٠].

النمط الثانى: المسكن الريفى يشابه المسكن الحضرى إلا أن الدور الأرضى

يستعمل استعمالا ريفيا حيث أزيلت القواطع التى بين الأعمدة فى الجزء الخلفى واستعمل كحظيرة واحتوى الجزء الأمامى على غرفة الضيوف ولها مدخل مستقلة على الشارع مباشرة[شكل١١] ويشتمل الدور الأرضى أيضا على المدخل والسلم ، أما الدور المتكرر فيتكون من وحدات سكنية [شقق سكنية] منفصلة تحتوى على عناصر الخدمة اللازمة[مطبخ-حمام] ، ويلاحظ أن تلك المساكن أقرب ما يكون إلى المساكن العشوائية فى المدينة لأنها لا تلتزم فى تصميمها وتنفيذها بالقوانين التى تنظم أعمال البناء ، لذلك كان من الطبيعى أن تكون الفراغات فى الدور الأرضى سيئة الإضاءة والتهوية ، وكلما ارتفع المبنى كلما كانت الأدوار السفلية مشابهة للدور الأرضى من ناحية عدم كفاية الإضاءة والتهوية وعدم ملاءمتها لاحتياجات ومتطلبات السكان [شكل١١].

النمط الثالث: عبارة عن مسكن حضرى بكل خصائصه ويتكون من وحدات سكنية ومن دراسة أنماط المسكن الريفى السابقة والدراسة الميدانية نجد أن المسكن الريفى المتطور يتكون من مجموعة من العناصر اختلفت عن عناصر السكن التقليدى وهى:-

- **مدخل المسكن:** مدخل المسكن الريفى فى النمط الأول لا يختلف عن مدخل السكن التقليدى من حيث أتساعه وارتفاعه ، أما مدخل النمط الثانى فهو شبيه بمدخل المساكن الحضرية وأختلف عن المدخل التقليدى فى المادة المصنوعة حيث يصنع من الحديد المشغول ، أما النمط الثالث فمدخله هو مدخل حضرى يرتفع عن مستوى الشارع بمجموعة سلالم ويصنع من الحديد المشغول[صورة ٢].
- **الفناء الداخلى والفناء السماوى:** أختفى الفناء السماوى من المسكن الريفى وحلت محله المناور الصغيرة المتعددة التى تفتح عليها عناصر الخدمة والغرف السكنية ولكن من الملاحظ أن تلك المناور صغيرة لا يحقق الهدف من وجودها وهو خلق بيئة داخلية مناسبة لمزاولة مختلف الأنشطة التى تتم داخل الفراغات المطلة عليها ، ويلاحظ عدم تفرقة الفلاح بين مكان الخدمات المنزلية المختلفة بالفناء وبين مكان خدمة الحظيرة من الفناء الأمر الذى سبب عدم نظافته وخصوصا عند تصريف السماد البلدى إلى خارج المسكن.

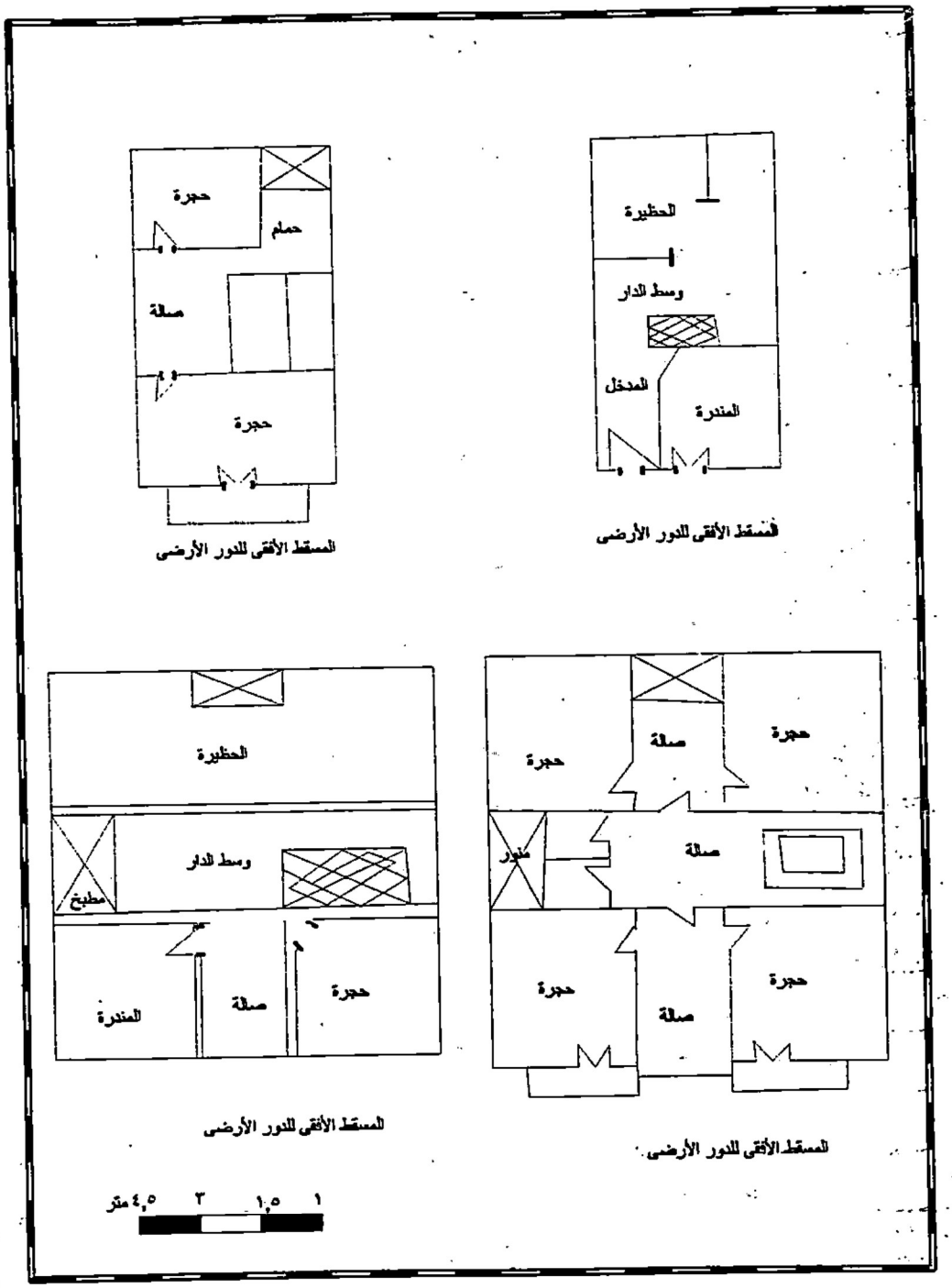

شكل رقم (١٠) النمط الأول للمسكن الريفي

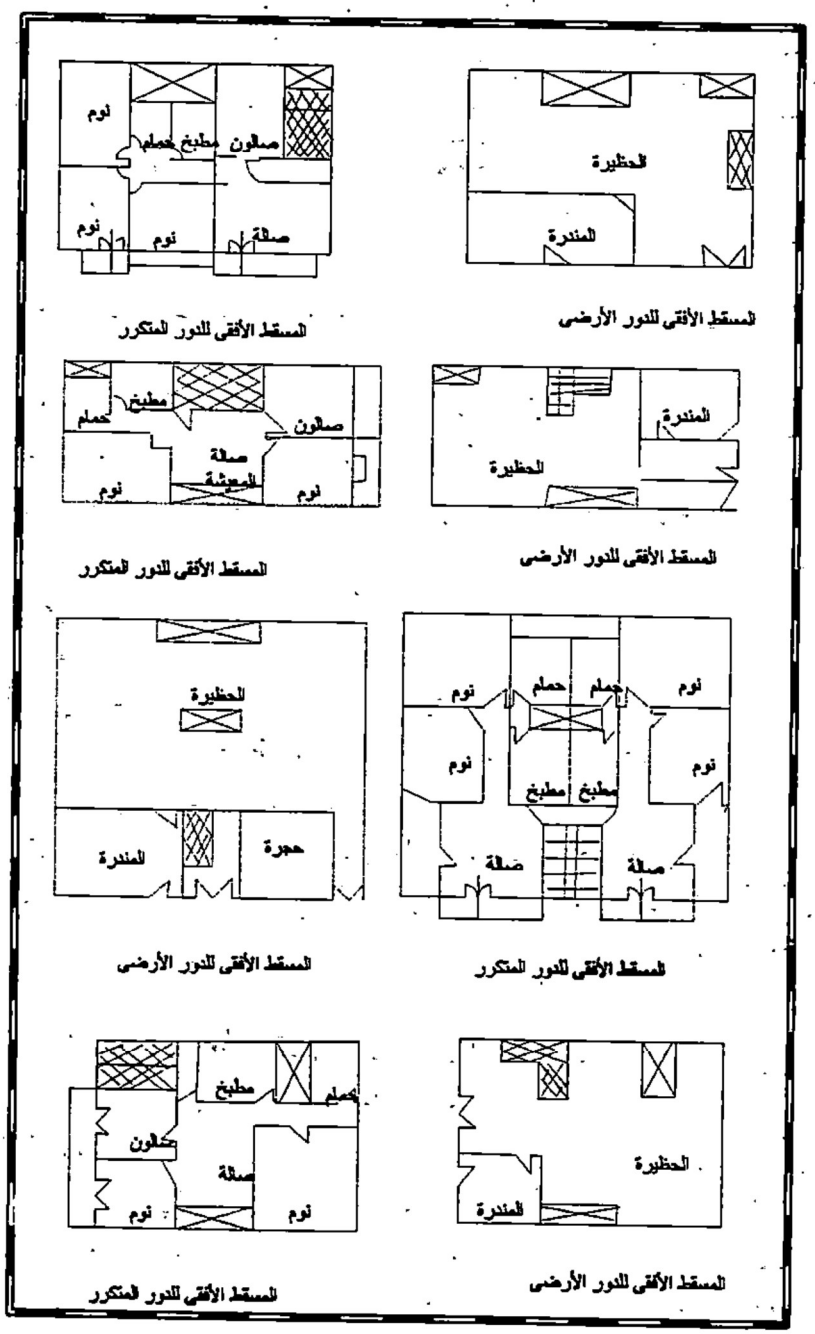

شكل ( ) النمط الثانى للمسكن الريفي

- **حظيرة الحيوانات:** يلاحظ أن الحظيرة ظلت كما هى فى النمط الأول والثانى للمسكن الريفى ، واختفت تماماً فى النمط الثالث ، وقد خصص لها مكان فى نهاية الدار ، ولكن لها سقف خرسانى يمثل أرضية الوحدة السكنية التى تعلوها ، وخصص للتبانه مكان [أو غرفة صغيرة] فى أعلا المسكن وبذلك بعدت عن الحظيرة وأصبحت العلاقة بينهما مفقودة تماماً وغير مريحة ، حيث يؤدى فصل الفراغات الإنتاجية عن وسط الدار إلى إعاقة الحركة منها وإليها.
- **السلم:** يشكل السلم أهمية خاصة لدى الفلاحين فلا يكاد يخلو مسكن من وجود سلم يصل بين الدور الأرضى والسطوح أو لأدوار العليا ، ويوجد السلم فى النمط الأول فى منطقة وسط الدار بينما فى النمط الثانى والثالث يوضع فى المكان المناسب لذلك، وقد تغير السلم من السلم الخشبى أو المبنى باللطوب والذى كان الفلاح لا يراعى أى قواعد فى إنشائه إلى سلم خرسانى[الصورة رقم٣].
- **السطح:** يستخدم السطح فى المسكن الريفى فى النمط الأول والثانى فى مزاولة العديد من الأنشطة ، فهو يستخدم كمكان لتجفيف الوقود وأعواد الحطب التى تستخدم وقود للفرن ، وفى تجهيز اللبن ومستخرجاته وكذلك يستخدم كمكان لتربية الطيور ، وأيضاً فى تجفيف المحاصيل وإعداد الخبز ويخصص مكان على السطح عبارة عن غرفة صغيرة توضع فيه الفرن فى النمط الأول والثانى للمسكن ولا يستخدم السطح فى أى أنشطة فى النمط الثالث.

(٤) التغير السكنى الريفى بين المشكلة والحل

أخذ التغير السكنى فى ريف أسيوط اتجاهين هما:-

الاتجاه الأول :

هو تغير مواد البناء وبالتالى تغير نمط المسكن من الطين إلى الخرسانة المسلحة والأعمدة الحاملة – مما أدى إلى تغير عناصر المسكن الريفى وحلت محلها عناصر المسكن الحضرى وبرزت الأبراج والبلكونات إلى أقصى حد ممكن وانفتاح المسكن على الخارج مع ضيق الشوارع –صورة٤– مما أدى ذلك إلى فقدان خصوصية المسكن وهى:-

اختفاء الأحواش الداخلية: فى كثير من مساكن القرية وتقلص الوحدة الإنتاجية بالمسكن وانعدامها فى بعض المساكن مما يعد مؤشراً نحو تحول المجتمع الريفى إلى الاستهلاك بدلاً من الإنتاجية مما أضاف عبئاً جديداً على الدولة فى تحقيق متطلباته الغذائية ، ويشير هنا[فتحى مصيلحى] إلى أن تفريغ الكتلة السكنية القديمة للقرية لم يكن تفريغاً سكانياً فحسب بل كان تفريغاً من مقوماتها الإنتاجي أيضاً[1] بمعنى الافتقاد لعناصر وبنية النشاط الإنتاجي ، وجاء ذلك ملازماً لعمليات التحديث العفوى للمسكن والذى أعتمد أساساً على وجود موارد خارجية من خارج المجتمع الريفى سواء من عائدات العمل بخارج القطر أو بالمجتمعات الحضرية للوسيلة أو[2]

الإيثار واشتراك أكثر من ساكن للدور الواحد: من اسر مختلفة بأتباع نظام التأجير يقضى على مبدأ الخصوصية والامتداد المستقبلى لتماسك الهيكل الاجتماعى للأسرة الريفية [وخاصة فى القرى القريبة من المراكز الحضرية كما هو الحال فى قرية منقباد] ، وهذا النمط من المساكن المتحضرة تعترضه خطه القرية ، وتركيبها الداخلى ، حيث أتسم التركيب الداخلى بالشوارع الضيقة والحارات المسدودة والشوارع الترابية التى تتحول إلى أوعية ترابية فى فترة الخماسين.

ومن الدراسة السابقة التى قامت على تحديد أوجه التغير فى السكن الريفى والعوامل المؤثرة فيه يمكن استنتاج أن القرية الحقيقية التى توارثناها واعتدنا عليها فى طريقها للانقراض تماماً ، بنسيجها المعروف وسوف تستبدل بنسيج آخر متعارض تماماً مع البيئة الأصلية ، وبالتالى فإن المسكن الذى نتحدث عنه للفلاح بكل مقوماته الإنتاجية سينتهي وجوده تماماً وخاصة فى القرى التى تجاوز المدن وبالتالى فأن الفلاح المصرى العريق بكل ما له من خبرة سيتحول هو الآخر إلى إنسان ذو تطلعات أخرى تتعارض تماماً مع البيئة الزراعية المحيطة مما يظهر الاحتياج لضرورة التدخل السريع ، ولحل **هذه المشكلات يجب:-**

- التعرف على الاحتياجات الفعلية لمستعملى المسكن ومن ثم تحديد المتطلبات الوظيفية للعناصر التى تلبى هذه الاحتياجات فى القرية.

---

(1) فتحى محمد مصيلحى ، المعمور المصرى فى مطلع القرن ٢١ بين مشاكل التنمية الشاملة وتخطيط القرية المصرية ، الجزء الأول ، مطبعة الطوبجى ، القاهرة ، سنة ١٩٩٠ ، ص ٣٦٧.

(2) فايز العيسوى ، مرجع سبق ذكره ، سنة ١٩٩٣ ، ص ١٥٤.

صورة رقم (٢) تطور مدخل المسكن بقرى مناطق الدراسة

النمط الأول
قرية بنى عدبات

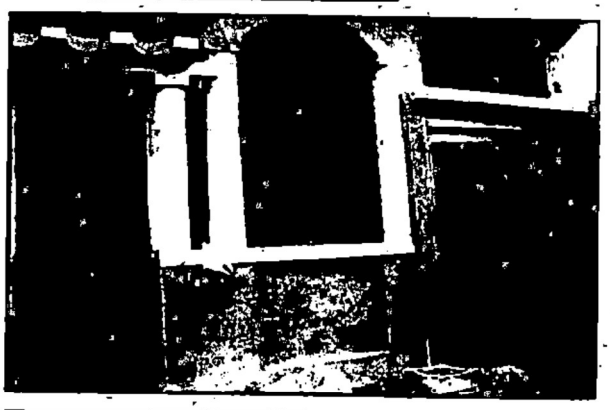

النمط الثانى
قرية دير الجنادل

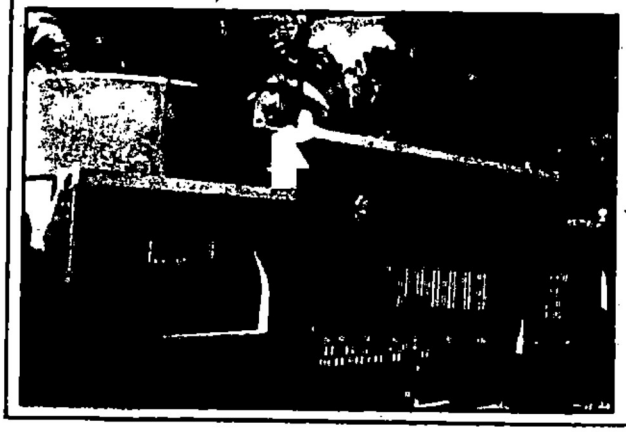

النمط الثالث
قرية أولاد على

- أن تكون العلاقة بين المسكن والشارع علاقة ثانوية وذلك بانفتاح عناصر المسكن على فناء سماوى يوفر لها الإضاءة والتهوية الطبيعية اللازمة ويساعد على تحقيق الخصوصية.
- تقليل الفتحات الخارجية وتصغيرها للحفاظ على الحرارة الداخلية لعناصر المسكن دون تأثرها بالحرارة الخارجية ، وأيضاً المساعدة فى تحقيق الخصوصية الخارجية لعناصر المسكن .
- الاهتمام بزيادة أسماك الحوائط وخاصة الخارجية منها لتقليل الحرارة النافذة إلى داخل المسكن.
- الاهتمام بتوزيع عناصر المسكن بحيث يحقق أقصى درجة من الكفاءة الوظيفية تبعاً لاحتياجات السكان ومتطلباتهم.
- إزالة المساكن بنهايات الشوارع المسدودة وتعويض أصحابها وذلك لضمان حرية الحركة بالقرية وبخاصة فى وقت الأزمات والكوارث ولضمان دوره تهوية أفضل.
- ضرورة وضع نماذج تصميميه تناسب كافة المستويات المعيشية والمساحات المتاحة بشكل علمى مبسط وبالطريقة التى يمكن للقروى استيعابها وإدراك ارتباطها بمشاكله ، وإقناعه بجدوى المحاولة فى تنفيذها طالما فى حدود إمكانياته.

الاتجاه الثانى:

تمثل فى النمو السكنى المستمر على الأرض الزراعية التى تعد من أخصب الأراضى فى الإنتاج الزراعى ، والتى تمد السكان بحاجتهم من الغذاء ، فأصبح الزحف العمرانى على الأراضى الزراعية ، يمثل مشكلة خطيرة وهى تناقص الأرض الزراعية باستمرار الإمتداد الأفقى للسكن فى الوقت الذى يتزايد فيه السكان بمعدلات مرتفعة.

هذا ويرتكز هذا المجتمع الريفى على الأرضى كركيزة ، يعيش فوقها الناس ، ويعيشون من خيرها ومما تنتجه ، وتعتبر الأرض هى المركز الأساس الذى تستمد منه كل مقومات الحياة[1] ؛ فكيف يتم الزحف العمرانى على الأرض الزراعية فى ريف أسيوط فى الوقت الذى انخفاض فيه متوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية إلى أقل من[٣] قيراط وهذا الانخفاض راجع لسببين هما الزيادة السكانية العالية من ناحية والنمو العمرانى من ناحية أخرى.[2]

---

[1] محمد حجازى محمد ، جغرافية الأرياف ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، سنة١٩٨٢ ، ص٨٧.

[2] محمد أحمد أحمد خفاجى ، مرجع سبق ذكره ، سنة ٢٠٠٢ ، ص ١٩٩٦ .

صورة رقم (٣) تطور أشكال السلم بتطور المساكن بقرى منطقة الدراسة

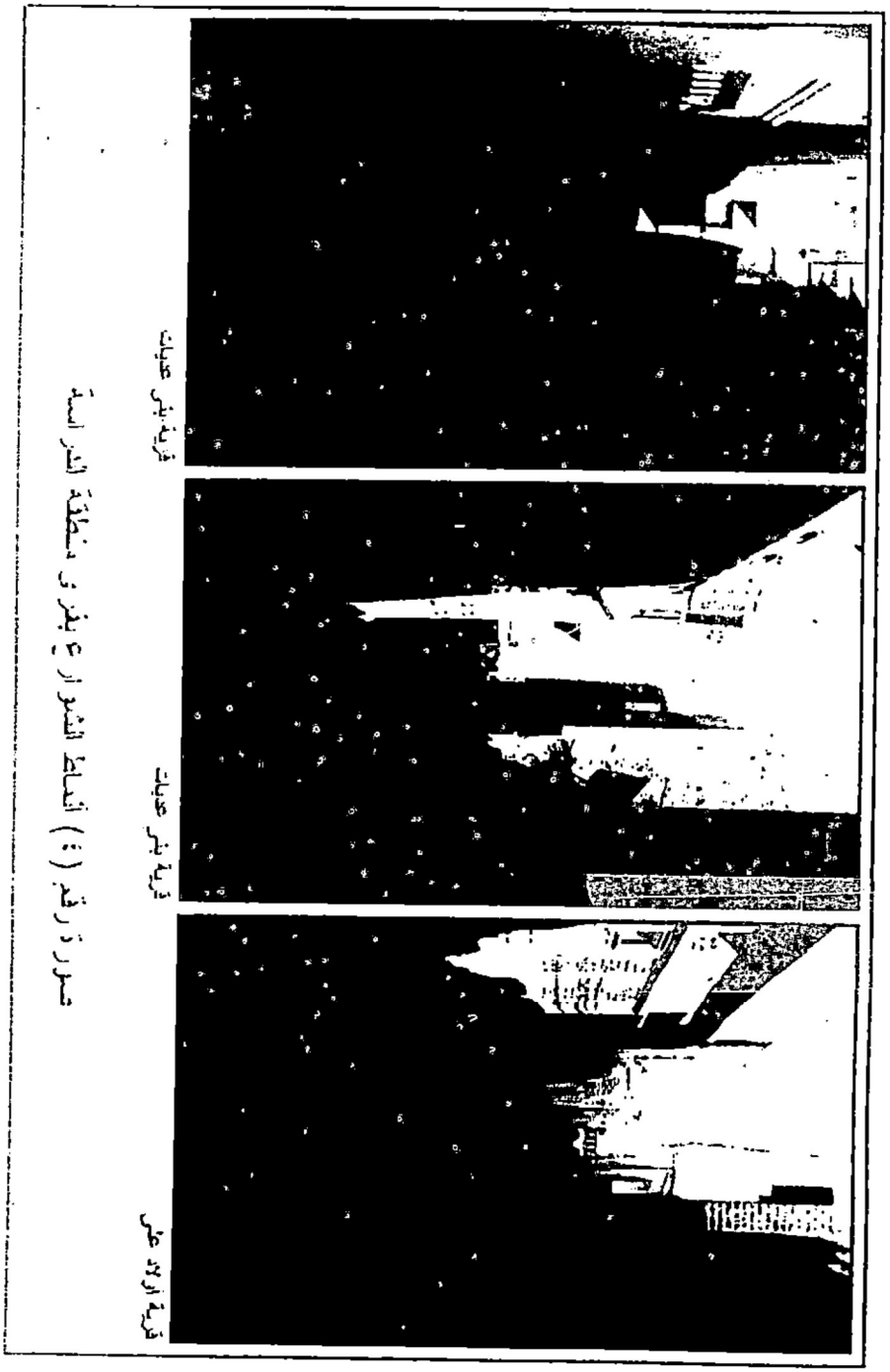

صور رقم (٤) أنماط الشوارع بقرى منطقة الدراسة

إذا فالحفاظ على الأرض الزراعية ضرورة والحل ببساطة شديدة هو الاهتمام بدراسة الكتل السكنية الحالية لكل قرية بما فيها من مبانى قديمة وفراغات ، ودراسة تطورها لتحديد الزيادة التى يمكن استيعابها بعد التطور ، وفى ضوء ذلك وطبقاً لمعدل النمو المعقول لكل قرية عليه تطوير وتحديد الكردون النهائى للقرية.

- ضرورة الاهتمام بخلخلة القرية سكانياً باجتذاب الزيادة السكانية إلى محاور تنمية جديدة فى المناطق ذات الكثافات الصغيرة ، وبأسرع وقت تفادياً لامتداد العمران على الرقعة الزراعية كوضع طبيعى وحتمى لاستيعاب الزيادة السكانية.
- ضرورة وقف عمليات البناء فى مواقع الامتدادات العمرانية العشوائية بالقرى حرصاً على الأراضى الزراعية منعاً من زيادة الفاقد منها نظراً لأهميتها القومية.
- ضرورة مراقبة تصميمات المبانى وعمليات التنفيذ فى القرى ، ووضع القيود المنظمة لها حتى تحفظ عماراتها الريفية من التشوه وتحقق للريف طابعه المميز الذى طغت عليه العشوائية.

أهم المصادر والمراجع

المصادر:

١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النتائج النهائية لتعداد المبانى لعام ١٩٩٦المحافظة أسيوط.

٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النتائج النهائية لتعداد المبانى لجمهورية مصر العربية عام ١٩٩٦.

٣) جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة " شروق" دار التعاون للطبع والنشر ، القاهرة ، سنة ١٩٩٦.

٤) الهيئة المصرية العامة للمساحة ، المشروع القومي لحصر الأراضي الزراعية-المرحلة التفصيلية ، سنة ١٩٩٠.

٥) وزارة التنمية المحلية ، الخريطة المعلوماتية الشاملة عن القرى والأحياء الشعبية ، استمارة جمع البيانات ، نوفمبر ٢٠٠٠.

المراجع العربية:

٦) أحمد علي إسماعيل ، التنمية العمرانية وإعادة توزيع السكان في مصر ، ندوة نحو خريطة جغرافية جديدة لمصر ، الجمعية الجغرافية المصرية ، سنة ١٩٩٩.

٧) أحمد هلال محمد ، تأثير المتغيرات الحديثة على عمارة القرية المصرية ، دكتوراه غير منشورة ، كلية الهندسة – جامعة أسيوط ، سنة ١٩٩٣.

٨) إسماعيل يوسف أحمد ، كلية الآداب – جامعة المنوفية ، سنة ١٩٩٦.

٩) سيد احمد سالم قاسم ، أثر هجرة الريفيين إلى الخارج على المسكن الريفي – دراسة تطبيقية لقرية نبتيت – مركز مشتول السوق – محافظة الشرقية ، المجلة الجغرافية والتنمية ، جامعة المنوفية – كلية الآداب ، العدد [٤] ، سنة ١٩٩٥.

١٠) صلاح عبد الجابر عيسى ، جغرافية العمران الريفي – دراسة تطبيقية على مركز رشيد ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٢.

١١) صلاح عبد الجابر عيسى ، التطور العمراني لقرية جراون – محافظة المنوفية – مؤسسة الأمانة للطباعة ، الباجور ، سنة ١٩٨٦.

١٢) صلاح عبد الجابر عيسى ، القرية التوأمية – بمحافظة المنوفية ، نشرة البحوث الجغرافية ، كلية البنات – جامعة عين شمس ، العدد [٦] ، سنة ١٩٩٦.

١٣) صلاح عبد الجابر عيسى ، أهم المتغيرات الجغرافية في العمران الريفي بمنطقة رشيد – في الربع الأخير من القرن العشرين ، حوليات كلية الآداب دمنهور ، سنة ٢٠٠٠.

١٤) عبد الباسط عبد المعطي ، القرية المصرية – دراسات في علم الاجتماع الريفي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، سنة ١٩٩٩.

١٥) فايز محمد العيسوي ، الهجرة الى الدول العربية وتغير ملامح القرية المصرية –رؤية جغرافية تطبيقية على إحدى قرى المنوفية– رسائل جغرافية– جامعة الكويت ، سنة ١٩٩٣.

١٦) فتحي محمد مصلحي ، المعمور المصري في مطلع القرن ٢١، بين مشاكل التنمية الشاملة وتخطيط القرية المصرية ، الجزء الأول ، مطابع الطوبجي التجارية ، سنة ١٩٩٠.

١٧) فتحي محمد مصلحي ، مناهج البحث الجغرافي ، مركز معالجة الوثائق بالكمبيوتر ، سنة ١٩٩٤.

١٨) فتحي محمد مصلحي ، المعمور المصرى فى مطلع القرن ٢١ ، الجزء الأول ، القرية المصرية –في البيئات الفيضية والصحراوية– الوضع الراهن والمستقبل ، دار السلام للطباعة–القليوبية ، سنة ١٩٩٤.

١٩) كامل عبد الناصر ، دراسة معمارية لتطوير مسكن الفلاح ، ماجستير غير منشورة ، كلية الهندسة ، جامعة أسيوط ، سنة ١٩٧٥.

٢٠) كريمة كرم ، الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة على الريف المصري ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٤٠٤، سنة ١٩٨٦.

٢١) محمد إبراهيم عبد النبي ، المسكن الريفي –دراسة في الدلالات الاجتماعية لتطور نمط العمران عبر الزمان ، حوليات كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، ، العدد ، ١٩٩٨.

٢٢) محمد أحمد أبو الليل ، أثر هجرة الريفيين للخارج على أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية في محافظة أسيوط ، ماجستير غير منشورة ، كلية الزراعة – جامعة أسيوط– سنة ١٩٩٣.

٢٣) محمد أحمد خفاجي ، التغيرات السكنية في قرية الغفارية –مركز مشتول السوق ، نشرة البحوث الجغرافية ، كلية البنات– جامعة عين شمس ، يناير ٢٠٠٠.

٢٤) محمد حافظ شريف ، التحليلات الاحصائية لبحوث العلوم الاجتماعية باستخدام برنامج Spss win ، مكتبة التكامل ، الزقازيق ، سنة ١٩٩٦.
٢٥) محمد حجازي محمد ، جغرافية الأرياف ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، سنة ١٩٨٢.
٢٦) محمد عاطف غيث ، دراسات في علم الاجتماع القروي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، سنة ١٩٨٥.
٢٧) محمد فريد أبو العلا ، المسكن الريفي المصري ، عالم الكتب ، القاهرة سنة ١٩٩٠.
٢٨) محمد محمد زهرة ، اتجاهات وسلوك الهجرة لدى طلاب الجامعة ، دراسة جغرافية -كلية الآداب جامعة المنيا ، العدد ٨ ، سنة ١٩٩٤ .
٢٩) مجدي شفيق السيد صقر ، قرية ميت خميس -محافظة الدقهلية- دراسة جغرافية لأهم التغيرات السكانية والعمرانية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، سلسلة الدراسات الخاصة ، العدد ٧٣ ، سنة ٢٠٠٢.
٣٠) مجدي محمد رضوان ، دراسات تحليلية عن تطور القرية المصرية – تحت تأثير الامكانيات الحديثة للتقدم العلمي والتكنولوجي ، ماجستير غير منشورة ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٨٢.

المراجع غير العربية:

31) Brunche., J., Human Geography , Harrap , London , 1952.
32) Demoangen , A., Problems De Geographie , Humaina , Paris , 1944.

تغير السكن الريفي فى محافظة أسيوط

د/عماد سامى يوسف أحمد (*)

ملخص باللغة العربية:

يهدف البحث إلى دراسة اتجاهات التغير في السكن الريفي بأسيوط واستخدام اتجاهات التغير في تحديث البيئة السكنية للقرية المصرية .

ويشمل البحث على مجموعة من المباحث هي:-

- *التغيرات في السكن الريفي.*
- *العوامل المؤثرة في تغير السكن الريفي.*
- *أنماط السكن الريفي المتطور.*
- *تغير السكن الريفي بين المشكلة والحل.*

وانتهى البحث إلى تحديد المبادئ والأسس التي يجب أن تراعى في المسكن الريفي الحديث ، بحيث تحقق استمرارية الطابع الريفي والحفاظ على العادات والتقاليد وأيضا التلاؤم مع البيئة المحيطة.

ملخص باللغة الإنجليزية:

This Research aims to study Modern Movement on Rural House for Assuite Villages, and using these trends to modernize Housing Environment for Egyptian villages.
Achieving these aims, the research should follow these steps;

1 - Changing in rural house
2 - Factors affecting in changing rural house
3 - Patterns for modernizing rural house
4 - Problems and solving Changes for rural house

This research limiting the principles and criteria's of designing rural houses. This results should be taken care in architecture the modern village its Achieves the continuity of the rural impression and keeping the customs and tradition. Also the suitability for the surrounded environment .

(*) مدرس جغرافية العمران بكلية الآداب جامعة أسيوط.